جامعة بنها
كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى
"دراسة ميدانية تحليلية"

إعداد

محمد سمير أبو الفتوح

كلية الآداب-جامعة بنها

mohamed.aboelfetoh@fart.bu.edu.eg

المجلد٢ اكتوبر ٢٠٢٤

https://jfab.journals.ekb.eg/

ملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، وذلك من خلال التعرف على البرامج التي تقدمها هذه المنظمات لمواجهة الجريمة، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، وأسبابها من وجهة نظر العاملين في تلك المنظمات.

وقد حدد الباحث إطار الدراسة بأنها دراسة وصفية تحليلية، تركز على وصف وتفسير البيانات التي تم جمعها عن دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري. كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، باعتباره الأداة الأنسب نظرًا لطبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها الأساسية.

كما استخدم الباحث العينة العمدية الملائمة في اختيار المنظمات غير الحكومية المعنية بالحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري، وتم اختيار ثماني منظمات غير حكومية، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على بعض العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بمحافظتي القاهرة والقليوبية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الذكور بنسبة ٧٣.٣٪، يليهم الإناث بنسبة ٢٦.٧٪، وهذا يدل على ارتفاع نسبة الإداريين الذكور بين أفراد العينة.
- أن معظم أفراد العينة تخصصهم العلمي هو "علم الاجتماع" بنسبة ٧٠٪، ويعود ذلك إلى أن المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة في المجتمع المصري تضم غالبية العاملين فيها من تخصص "علم الاجتماع"، نظرًا لاهتمامهم

بالقضايا المجتمعية ودراستها وتحليلها للوصول إلى الحلول المناسبة للتقليل من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات.

- أما باقي أفراد العينة فكانوا من تخصصات أخرى تتراوح بين (القانون، والفلسفة، والتربية الخاصة وغيرها من التخصصات المعنية بدراسة ومكافحة المشكلات الاجتماعية وسبل حلها).
- تعاون منظمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية الحكومية في البلاد، بما في ذلك أجهزة الشرطة.
- تقديم منظمات المجتمع المدني الرعاية الصحية لعينة البحث بنسبة ٦٦.٧.%
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاحتفالات الدينية المختلفة.
- تعاون منظمات المجتمع المدني مع المجتمع المحلي للحد من الجريمة والوقاية منها.
- تعاون منظمات المجتمع المدني مع رجال الدين لتقديم المواعظ والحكم اللازمة للأفراد للحد من انتشار الجريمة في المجتمع.
- أن دعم البيئة الأسرية وتعزيز العلاقات الأسرية الناجحة يعد من أهم إجراءات الوقاية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني لمكافحة الجريمة.
- **الكلمات المفتاحية: دور – منظمات المجتمع المدنى –مواجهة الجريمة.**

Abstract:

This study generally aimed to identify the services provided by civil society organizations in combating crime in Egyptian society by examining the programs these organizations offer to fight crime. It also sought to shed light on the main obstacles and challenges that hinder the role of civil society organizations in combating crime in Egyptian society, as well as their underlying causes, from the perspective of the employees working within these organizations.

The researcher defined the framework of the study as a descriptive-analytical study, focusing on describing and interpreting the data collected about the role of civil society organizations in combating crime in Egyptian society. The study relied on the questionnaire as the primary tool for data collection, considering it the most suitable method given the nature of the study, its objectives, and its fundamental questions.

The researcher also used a purposive sampling method to select non-governmental organizations (NGOs) concerned with crime reduction and prevention in Egyptian society. Eight NGOs were selected by conducting the study on some employees working in civil society organizations in the governorates of Cairo and Qalyubia

The study reached several findings, the most significant of which are:

- Gender Distribution: The majority of the sample consisted of males (73.3%), followed by females (26.7%), indicating a higher percentage of male administrators among the participants.
- Educational Background: Most of the sample (70%) specialized in sociology. This is due to the fact that institutions involved in combating crime in Egyptian society predominantly employ individuals from sociology, as they focus on studying and analyzing societal issues to devise appropriate solutions for reducing community problems.
- Other Specializations: The remaining participants had backgrounds in other disciplines, including law, philosophy, special education, and other fields related to studying and addressing social problems.
- Collaboration with Governmental Entities: Civil society organizations cooperate with official government bodies, including police agencies.
- Healthcare Services: Civil society organizations provided healthcare services to 66.7% of the study sample.
- Participation in Religious Celebrations: Civil society organizations actively participate in various religious celebrations.

- Community Engagement: These organizations collaborate with local communities to reduce and prevent crime.
- Religious Guidance: They work with religious leaders to deliver sermons and guidance to individuals, aiming to curb the spread of crime.
- Family Support: Strengthening the family environment and fostering successful family relationships are among the primary preventive measures adopted by civil society organizations to combat crime.

Keywords: **Role – Civil Society Organizations – Combating Crime**.

مقدمة

أصبح العمل الأهلى الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى على اختلاف تخصصاتها من أهم الوسائل المستخدمة فى النهوض بالمجتمعات فى العصر الحالى ، ويكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم ، فلم تعد الحكومات وحدها قادرة على تلبية كافه احتياجات أفرادها مع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ، وبروز مفاهيم جديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمشاركة الاجتماعية والسياسية ، والثقافة المدنية وزيادة دور الفرد ، فكان لابد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية احتياجات الأفراد والوصول إلى المجتمع الديموقراطى.(سالم، ٢٠١٧، ص ١٥)

وكما نلاحظ الازدياد فى التغيرات الحاصلة فى الوطن العربى وفى كل دول العالم ، تتاح الفرص لبعض المشكلات المختلفة بالظهور أو الأزدياد عما كانت عليه فى بعض المجتمعات ، ومن أهم تلك المشكلات المقلقة للعالم أجمع ألا وهى الجريمة بكافة أشكالها وتنوع أساليبها ؛ وخاصة فى ظل الأوضاع الراهنة ، فقد بات من الضرورى بذل أقصى جهد فى إحداث التغيير المنشود ، والتوعية وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تلك المشكلات المتزايدة ، وذلك من خلال تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخاصة والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية ، جانب المؤسسات الرسمية ، والمجتمع المدنى وفى كافة المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والصحية ، للحد من الجريمة وكيفية الوقاية منها بشتى الوسائل والسبل . (العواملة ، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٤٥)

وقد أصبح وجود منظمات المجتمع المدنى قوية وفعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التى تقيس تقدم الدول وتطورها ، وتلعب دوراً مكملاً لدور الدولة سواء بمفردها ، أو بمشاركتها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية ،

كما تؤدى دوراً حيوياً ومؤثراً فى إطار تنشيط الحراك المجتمعى فى مواجهة الجرائم المختلفة.(ابو العنين ،٢٠٢٢، ص ٩٤١)

وأثبتت كل التجارب الإنسانية أن الجريمة قضية تعني جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، ومن ثم أصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها، وأن إجراءات الوقاية منها يجب ألا تقتصر على الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية، بل إن الأمر يقتضي استنباط أساليب أخرى مدعمة وفاعلة تتكامل مع إجراءات الوقاية التقليدية،كما أكدت الدراسات التحليلية الحديثة أن فلسفة مواجهة الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية تجاه مكافحة الجريمة، وأن لجمهور المواطنين والمقيمين على أرض واحدة دورًا في غاية الأهمية في الوقاية من الجريمة، لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية وأجهزة العدالة الجنائية المختلفة، ومن ثم أضحت الدعوة لمشاركة كل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته في مكافحة الجريمة أمرًا تقتضيه طبيعة المرحلة وتفرضه متطلبات التنمية المستدامة، ومن هنا ظهر مفهوم "الشرطة المجتمعية" ليؤكد الاتجاه الداعي إلى تقرير المسؤولية الجماعية في مواجهة الجريمة والوقاية منها، والذي يعني إعادة التقارب والتفاهم بين أفراد المجتمع ومؤسساته مع أجهزة إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، انطلاقًا من مبدأ أساسي يجعل من ذلك مسؤولية مشتركة بين كل هذه الأطراف.(عمر، ٢٠١٨، ص ٩)

أولاً: موضوع الدراسة والإشكالية الأساسية

اكتسب مفهوم المجتمع المدني انتشارًا واسعًا على مدى العقدين الماضيين، وقد كان ذلك متلازمًا مع تنامي الاهتمام بقضايا التطور الديمقراطي في أنحاء مختلفة من العالم، ويتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو المؤسسات التطوعية الحرة التي تملأ الفراغ بين الأسرة من ناحية والدولة من ناحية أخرى لتحقيق

مصالح الأفراد، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح، وتضم هذه المنظمات الروابط والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والأندية والتعاونيات وجماعات الأعمال والجمعيات الأهلية ،أي كل ما هو غير حكومي، غير أن أبرز هذه المنظمات من حيث الفاعلية على ساحة العمل الاجتماعي هي المنظمات الأهلية، باعتبارها كيانًا لبناء المجتمع المدني، حيث ارتبطت الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية سياسيًا بتشجيع فكرة العمل على تقوية المجتمع المدني المنفصل عن وفى مواجهة الدولة كجزء من الممارسة الديمقراطية، وعلى اعتبار أن المشاركة السياسية عنصر أساسي لتحقيق المساواة التي هي أساس التنمية، وفى هذا الإطار تصبح المنظمات الأهلية قنوات للمشاركة السياسية في صنع السياسات والقرارات، وهو ما يعني أهمية دراسة المنظمات الأهلية كعنصر بارز وأساسي في المجتمع المدني، باعتبارها تمثل خاصية العمل التطوعي في طبيعته الخالصة، فهي جمعيات تطوعية لا يهدف أعضاؤها إلى مصلحة شخصية أو إلى ربح مادي أو الوصول إلى منصب سياسي. (صيام، ٢٠٠٦، ص ٣٧–٣٨)

ويعتبر الإنسان من أكثر المتضررين من الأعمال الإجرامية، حيث تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر والمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تضر بكيان المجتمعات وتهدد أمنها وسلامتها واستقرارها،وقد أقلقت المجتمعات البشرية في جميع أنحاء العالم لما تخلقه من ارتفاع معدلات الضحايا البشرية وتدمير ممتلكاتهم الخاصة والعامة، إذ لا تقتصر على مجتمع أو جماعة معينة، بل عمت جميع المجتمعات والجماعات على اختلاف أجناسها وثقافاتها،وقد فشلت جهود العديد من الدول للقضاء على تلك الظاهرة، وذلك لتركيز الجهود على ما بعد حدوثها من خلال اتخاذ العقوبات ضد مرتكبيها، وهذا الإجراء قاصر ولا يمكن أن يكون فعالاً إلا باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على أحد الشروط أو جميعها لحدوث الجريمة، بحيث يحول دون حدوثها لا بعد حدوثها، ومراجعة تلك الإجراءات بشكل دوري، مما يفرض تدخل المجتمع نفسه

من جماعات وأفراد وهيئات رسمية وأهلية باتخاذ الإجراءات القبلية لمواجهة الجريمة، مما يتطلب تضافر جميع مؤسسات المجتمع خاصة المدنية منها لتجنب المجتمع حدوث الجريمة ، ولا يمكن أن يكون ذلك في ظل أسرة متصدعة، ومدارس هدامة، ومؤسسات دينية شكلية قاصرة عن أداء دورها بفاعلية، مما يقي مجتمعنا من ارتكاب الجريمة. (زين العابدين، ٢٠١٥، ص ٦٨٩-٦٩٠)

مما سبق، تتضح لنا أهمية مشكلة الدراسة فى إلقاء الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري لأسباب عدة من أهمها:

- أن الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمعات وسلامتها.
- ارتكاب الجرائم المختلفة يعرقل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا هامًا ومحوريًا في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري والتصدي لهذه الظاهرة، وتقديم البرامج والأنشطة المختلفة للحد من ارتكاب الجرائم.

ولقد تعددت الدراسات والبحوث التى تناولت دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة ومنها: دراسة حسن محمد يوسف:"منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة" (يوسف،٢٠١٣)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للدراسة، كما استخدم الباحث الاستبيان في مجال المسح الميداني وتم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها ٥١ من العاملين في مجال المنظمات والرعاية الاجتماعية داخل السجون، وضباط وأفراد ونزلاء بسجن أمدرمان للرجال، كما تم استخدام أداة المقابلة في عملية جمع البيانات

التي تمثل مجتمع الدراسة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني العاملة بالخرطوم وبلغ عددها ٧ منظمات تم اختيارها بالطريقة القصدية، بالإضافة إلى معلومات ثانوية ذات ارتباط في مجال الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني عليها أن تضطلع بدور أكبر في الوضع الاجتماعي الذي بدأ يضطرب بظهور العديد من الظواهر السلبية في المجتمع وكثير من الجرائم لتدارك ذلك تفعيل دائرة العمل المشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التوعية الأمنية وتحسين علاقة الشرطة بالجمهور لرفع الحس الأمني وتنشيط الدور الوقائي من الجريمة.

دراسة غادة عبد الرحمن: "دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة" (الفهادي،٢٠١٣)هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية النسائية في مجالات الوقاية من الجريمة وتفعيلها لحماية الأفراد من خطر الدخول إلى عالم الجريمة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على سبل ومجالات التعاون بين المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني لأجل تفعيل دورها في الوقاية من الجريمة وتقليصها وإخمادها للحد من انتشار الجريمة في المجتمع،ويتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الخيرية النسائية في مدينة الرياض، أما العينة فتكونت من ١٤٠ موظفة من الموظفات في الجمعيات الخيرية النسائية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: كشفت الدراسة أن إجراءات التدابير الوقائية للجمعيات الأهلية للوقاية من الجريمة تتركز بالدرجة الأولى على تقديم المساعدة للأسرة المحتاجة، والتعرف على ظروفهم الاقتصادية ومساعدتهم، كما بينت الدراسة أن تدعيم البيئة الأسرية والتشديد على العلاقات الأسرية الناجحة يعد أحد أهم إجراءات الوقاية التي تتبعها الجمعيات الأهلية النسائية، كما أوضحت الدراسة أن تعليم أبناء الأسر غير القادرة كوسيلة لتحسين أوضاعهم، وتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم يعدان من التدابير المهمة التي تتبعها الجمعيات الأهلية النسائية للوقاية من الجريمة، كما أظهرت

الدراسة أن هناك فاعلية في برامج ونشاطات الجمعيات الأهلية النسائية في مجال الوقاية من الجريمة.

دراسة عبد الهادي، وزين العابدين: "دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب: دراسة ميدانية على المجتمع الأردني" (عبد الهادي، زين العابدين، ٢٠١٥)هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب، والتعرف إلى أهم الأسباب التي تساهم في انتشاره، كما هدفت إلى التعرف إلى مستويات أدوار كل من الأسرة والمدرسة والمسجد، وتأثير تلك الأدوار في الوقاية من هذه الظاهرة،استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم اختيار عينة قصدية حجمها ٨٦٦ تم توزيعها على ثلاثة أقاليم: الجنوب، الوسط، والشمال، استخدمت الباحثة النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات المبحوثين ، من أبرز نتائج الدراسة: أن تهميش الأفراد اجتماعيًا واقتصاديًا من أكثر الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، أن مستوى دور كل من الأسرة والمؤسسة الدينية كان مستوى متوسط في الوقاية من التطرف والإرهاب، أن مستوى دور المسجد كان من المستويات المرتفعة في الوقاية من هذه الظاهرة الإجرامية،أن الأوضاع القائمة لأدوار الأسرة والمؤسسة التربوية تؤثر تأثيرًا معنويًا عكسيًا على الوقاية من التطرف والإرهاب، بينما الأوضاع القائمة لدور المسجد تؤثر تأثيرًا معنويًا إيجابيًا، مما يدل على أن أدوار المؤسسات الدينية فعالة في الوقاية من ظاهرة التطرف والإرهاب.

دراسة كاظم، علي: "الدور الدستوري لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة الإرهابية"(عباس،٢٠١٧)هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الدستوري لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة الإرهابية، اشتمل البحث على مبحثين، حدد المبحث الأول مفهوم الإرهاب، وشمل التطرق إلى تجريمه، ورصد المبحث الثاني وسائل وأدوات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة الإرهابية وأسانيدها

القانونية، توصل البحث إلى عدة نتائج منها: أن الشريعة الإسلامية جاءت بالعديد من الآليات والأحاديث النبوية التي تدل على تجريم الإرهاب، وأن مكافحة الإرهاب في هذا القرن تتمحور حول منظمات المجتمع المدني تجاه الأسرة والمؤسسة التربوية والمسجد والمؤسسة الترفيهية والإعلامية،إضافة إلى أن المشرع المغربي قد تنبه لدور منظمات المجتمع المدني فوضع قواعد كفيلة بالاعتراف بوجودها سواء في الدستور أو القوانين أو التعليمات، كما أوصى البحث بضرورة تعاون كافة مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة.

دراسة هاني سر الختم، دور المنظمات في مكافحة الجريمة: دراسة مقارنة (عمر، ٢٠١٨): تناولت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس: ما دور منظمات المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي؟ كما تهدف الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي، ومن ثم طرح التساؤلات التالية: ما أسباب تزايد الحديث عن دور المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي في العقود القليلة الماضية على الصعيد العالمي؟ وما الأسباب والمتغيرات التي دفعت إلى الاعتماد على دور المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي في الوطن العربي؟ وما أبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي في دعم العمل الشرطي من حيث طبيعته وأبعاده؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي المتخصصة في مجالات مختلفة من الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، الإنسانية، الخيرية، والأمنية، التي تساهم في تحقيق مفهوم الأمن الشامل بأبعاده المختلفة، كما أثبتت الدراسة أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم العمل الشرطي، خاصة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تلعب هذه المنظمات أيضًا دورًا كبيرًا في الحد من انتشار المخدرات

بين أفراد المجتمع، وتعمل على تحقيق التناغم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية بمكافحة المخدرات، كما تقوم منظمات المجتمع المدني بتأهيل وتدريب العاملين في مختلف الجهات المعنية للتعامل بفعالية مع قضايا العنف الأسري، وتقديم خدمات متميزة لضحايا العنف الأسري ودعم الخدمات القائمة حاليًا.

دراسة زياد سمير، وبان غانم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مكافحة الفساد (مصر نموذجًا) (سمير، غانم، ٢٠١٨): تتبع أهمية البحث من الإشارة إلى الدور الإيجابي والفعّال الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد داخل مجتمعاتها، كما تهدف الدراسة إلى معرفة العوائق التي تعترض عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر، ودور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد، وأهم العوامل التي يجب توافرها لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والمصرية بشكل خاص في مواجهة الفساد، اعتمد البحث على المناهج الاستقرائي الوظيفي والوصف التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن مؤسسات المجتمع المدني هي تكوينات مؤسسية تقوم على فكرة الطوعية في الانضمام إليها ويكون فيها للدولة أو المجتمع السياسي دور في حفظ الاستقرار وأداء وظائفها، كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دورًا مهمًا في مكافحة الفساد من خلال برامجها التدريبية وورش العمل المتخصصة في مكافحة ظاهرة الفساد، ونشر الوعي القانوني لدى المواطنين، وتفعيل آليات رصد الفساد، كما تعمل هذه المؤسسات كسلطة رقابية من خلال تحشيد الرأي العام للوقوف ضد مظاهر الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى ذلك فإن مصداقية مؤسسات المجتمع المدني المصرية ومهنيتها تؤثران بشكل كبير على دورها في مكافحة الفساد.

دراسة هالة عبد العظيم، دور الجمعيات الأهلية في مواجهة ظاهرة زواج القاصرات (عبد العظيم، ٢٠٢٠):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى دور الجمعيات الأهلية في مواجهة ظاهرة زواج القاصرات وتحديد عائد هذا الدور والمعوقات التي تواجه

الجمعيات الأهلية في مواجهة هذه الظاهرة، كما تسعى الدراسة إلى تقديم مقترحات للحد من هذه المعوقات، تم إجراء المسح الاجتماعي الشامل للقاصرات المستفيدات من مؤسسة "دار القاصرات" في عين شمس بمحافظة القاهرة، حيث بلغ عددهن ٩٣ مفردة، كما تم مسح شامل للمسؤولين العاملين بمؤسسة "دار الفتيات للقاصرات" بعين شمس، حيث بلغ عددهم ٢٨ مفردة، أظهرت نتائج الدراسة أن الجمعيات تعمل على إعداد دراسات وبحوث علمية حول زواج القاصرات، كما تنظم حملات إعلامية لنشر الوعي بمخاطر هذه الظاهرة، وتطالب بتوفير حلول سريعة لمواجهتها، كما تنظم الجمعيات محاضرات لمناقشة مشكلات زواج القاصرات والتعامل معها.

دراسة العواملة، والرحماني، دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) في الحد من الجريمة والوقاية منها (الأردن نموذجًا) (العواملة، الرحماني، ٢٠٢٢): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها في الأردن ودور البرامج التي تقدمها هذه المنظمات للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني،كما تناولت الدراسة المعوقات التي تواجه هذه المنظمات في الحد من الجريمة والوقاية منها، استخدمت الباحثة منهج البحث الاجتماعي من خلال الاستبانة التي تحتوي على محاور تتعلق بالبيانات الديموغرافية للمنظمات وبرامجها وأعمالها لمكافحة الجريمة، توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في الحد من الجريمة والوقاية منها عبر التعاون مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية،كما تساهم هذه المنظمات في التعليم والتدريب للوقاية من الجريمة من خلال ورش العمل والدراسات والندوات.

دراسة أبو العنين، مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد (أبو العنين، ٢٠٢٢):هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بجرائم الفساد وأسبابها والتعريف بمنظمات المجتمع المدني وأهدافها وخصائصها، وكذلك إظهار الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد، والتعرف على الأساس القانوني

والإقليمي والوطني لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد، اعتمد منهج البحث على المنهج الوصفي التحليلي اعتمادًا على المصادر والأبحاث المتخصصة لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه وآثاره وخطوات مواجهته في مصر،كما تناولت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد والأساس القانوني لهذه المنظمات ومشاركة منظمات المجتمع المدني في تجارب الدول الأقل فسادًا، مع عرض جداول تحليلية تتعلق بموضوع البحث، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: تقوم منظمات المجتمع المدني بأدوار عديدة ومتنوعة في مكافحة جرائم الفساد،نظمت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد نصوصًا تبين دور وأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاستراتيجية الأولى والثانية لمكافحة الفساد يعكس إيمان السياسة الرشيدة في مصر بدور تلك المنظمات في التنمية ومكافحة جرائم الفساد،مقاومة جرائم الفساد لا تقتصر على الحكومات وحدها، بل يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني.

دراسة فدى فؤاد، دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم (فؤاد، ٢٠٢٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم وتحديد العوامل والأسباب المؤدية لظاهرة تهريب المهاجرين من الشباب في المجتمع المصري ومن ثم وقوعهم كضحايا للإتجار بالبشر، كما تناولت الدراسة العلاقة بين ظاهرة تهريب المهاجرين من الشباب والإتجار بهم في المجتمع المصري من وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجلس إدارات بعض منظمات المجتمع المدني المناهضة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتحديد آليات لمواجهة تهريب المهاجرين والإتجار به ، اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة من خلال مقابلة عينة من رؤساء وأعضاء مجلس إدارات بعض منظمات المجتمع المدني المناهضة لهذه الظاهرة

بمحافظتي القاهرة والجيزة، تم تطبيق البحث على عينة قوامها ٧٢ مفردة من خبراء ورؤساء وأعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدني المناهضة للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين،توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور، وهم أعضاء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مواجهة الجريمة بكافة أشكالها في المجتمع المصر، أكدت النتائج على وجود علاقة وثيقة بين ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، حيث يعتبران وجهين لعملة واحدة من خلال استغلال العصابات الإجرامية للكثير من الأشخاص حول العالم.

دراسة عريشة، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة: دراسة نظرية في علم اجتماع الجريمة (عريشة، ٢٠٢٣):يهدف البحث إلى التعرف على ماهية منظمات المجتمع المدني ووظائفها وخصائصها، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في تأدية رسالتها، وكذلك التعرض إلى مفهوم الجريمة وآثارها، كما يستهدف البحث معرفة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة كظاهرة خطيرة تواجه الدول الليبية المتعاقبة، يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية حيث يهتم بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في موضوع البحث، فالبحوث الوصفية التحليلية تعد الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ويمكن من خلالها الحصول على المعلومات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الجريمة ظاهرة خطيرة تعاني منها جميع دول العالم، وأن ارتفاع معدلات الجريمة يحمل الاقتصاد الوطني عبئًا كبيرًا لمواجهتها، مكافحة الجريمة لا تقتصر على الحكومة وحدها، بل يجب أن يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني، تقوم بعض منظمات المجتمع المدني الخيرية بدور كبير في مكافحة الجريمة من

خلال توفير فرص العمل، ومساعدة الفقراء والأيتام، وبناء المساكن، وتنظيم دورات تعليمية للعاطلين عن العمل.

دراسةJane Schneider ، المجتمع المدني في مواجهة الجريمة المنظمة: وجهات نظر محلية وعالمية:(Schneider, 2001) استنادًا إلى العمل الميداني في باليرمو يحلل هذا المقال مكافحة المافيا في المدينة حيث يكون لكلمة "المجتمع المدني" صدى كبير، تنقل هذه الكلمة معنى مسكونيًا بهدف التغلب على الهويات السياسية الشيوعية والديمقراطية المسيحية المتضخمة التي ورثها النشطاء المناهضون للحركة من حقبة الحرب الباردة، من ناحية أخرى تستحضر هذه الكلمة الهيمنة الأورالية التي تجسدها مبادرات مكافحة المافيا في المدارس العامة لفهم المعنى المعاصر لـ "المجتمع المدني"، يقول المقال إنه يجب إعادة النظر في سنوات الحرب الباردة عندما لم تعق ممارسة العنف العلني والسري تشكيل المؤسسات الديمقراطية فحسب، بل استهزأت بمثل هذه المؤسسات حيثما وجدت، غالبًا ما تستخدم الحركات الاجتماعية التي نشأت في تلك الحقبة مفهوم المجتمع المدني كغطاء للمطالبة بالشفافية والديمقراطية والإنسانية، ومن قبيل الصدفة اكتسب خطاب المجتمع المدني رواجًا هائلًا في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية على هذا المستوى تركز القضية على تهميش الأعداء الجدد الذين لا يقلون تهديدًا عن "إمبراطورية الشر" (السوفيتية) ، مثل قوى الجريمة والفساد غير المدنية التي لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا إذا لم يتم ضبطها، وقد تكون تجربة باليرمو ذات أهمية في هذا السياق، حيث يرتبط تزايد البطالة بالافتقار الواضح في الاقتصاد المعولم والمتحرر، لكن خطاب المجتمع المدني كما يعبر عنه البعض يتجنب أي تحليل من هذا القبيل، وفي نفس السياق تشير البرامج التي تهدف إلى التثقيف من أجل الشرعية ضمناً إلى أنه يمكن قمع الجريمة من خلال استعمار الوعي حتى لو لم يكن لدى الأشخاص المستهدفين أي سبل عيش

بديلة ، بعبارة أخرى إذا كانت عبارة "المجتمع المدني" قد ساعدت خصوم الحرب الباردة السابقين على الاجتماع معًا للتغلب على بعض آلام الماضي، فقد عملت أيضًا على صرف الانتباه عن ويلات الحاضر.

دراسةOlubunmi, G ، أهمية دور المجتمعات المحلية في الوقاية من جريمة الاتجار بالنساء والفتيات:(Olubunmi, 2008) أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تكفل المنظمات الحكومية والأهلية تطبيق إلزامية التعليم الأساسي وعدم التمييز في تعليم الأطفال وتثقيف الأسرة، وذلك لمنع تعرضهم لخطر الاتجار بهم، كما أكدت الدراسة على أهمية توفير الدعم الاجتماعي، سواء المعنوي أو المادي، للحد من تعرض الأفراد لهذا النوع من الجرائم.

دراسةNalyvaiko, I ، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته في الهيئات العامة:(Nalyvaiko, 2022) تكشف هذه الدراسة عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته في الهيئات العامة، لقد ثبت أن الآليات الفعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه هي تلك التي تعطي الأولوية لإشراك الجمهور من خلال مؤسسات المجتمع المدني، حيث يمكن لهذه المؤسسات التأثير بشكل شامل على الحالة الحقيقية للفساد في المجتمع والحد منه تدريجيًا، تشمل الآليات الرئيسية لمنع الفساد مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة أنشطة السلطات العامة فيما يتعلق بشفافية وانفتاح أنشطتها، وحماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن، وضمان انفتاح المعلومات لدى السلطات العامة حول حالة مكافحة الفساد وفعالية التدابير المتخذة،على الرغم من ذلك تبين الدراسة أن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ سياسة مكافحة الفساد في أوكرانيا ليست نشطة بما فيه الكفاية ، وتوصي الدراسة بتعزيز إعلام المواطنين وتنفيذ الحملات الإعلامية بالتعاون مع هذه المؤسسات بهدف الحد من الموقف المتسامح تجاه الفساد.

دراسة Ademi, Vula، دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف (Ademi, Vula, 2023): المجتمع المدني بمجموعاته المختلفة من الفاعلين والمجتمعات والتشكيلات الاجتماعية المسجلة أو غير المسجلة، يحقق المسؤولية والالتزام في الحياة العامة من أجل حماية وتعزيز القيم والأهداف المشتركة لما فيه خير للمجتمع، ويعد الشباب والنساء وممثلو المجتمع من الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني التي تعمل على منع ومكافحة الظواهر المنحرفة في أوقات السلم وخاصة أثناء الحرب وذلك بسبب تأثيرهم وقدرتهم على تعزيز التغييرات الاجتماعية يمكن لمجموعات المصالح الأخرى مثل وسائل الإعلام، وسلطات إنفاذ القانون، والجامعات، والباحثين، وممثلي العالم الأكاديمي، فضلاً عن المشاركين في القطاع الخاص أن تساهم في هذا السياق باستخدام منهجية مشتركة بين دراسات اتهام الذات والإيذاء والخوف من الإجرام، وتستخدم طريقة التحليل القانوني لتحليل الأساس القانوني والتشريعات الحالية التي تنظم استراتيجيات منع الجرائم والإرهاب والتطرف، كما يستخدم أسلوب التحليل المنهجي لدراسة وتحليل موقف التشريع في هذا المجال وموقعه في النظام القانوني الحالي، يتم أيضًا استخدام أسلوب التحليل التاريخي لشرح المعدلات السابقة ومقارنة المعدلات الجديدة بالمعدلات التاريخية أخيرًا: تم استخدام أسلوب التحليل الباحثي لتوضيح هدف الدراسة وأهدافها من المنظور الفعلي للمسح والمقابلة، هذه الورقة هي بداية البحث والتحليل حول دور المجتمع المدني في منع ومحاربة التطرف والإرهاب الذي يؤدي إلى حروب قاسية ستشمل دراسات الحالة والتحليلات في المقام الأول، ومن المهم أن يتم تزويد المجتمع المدني بالمعايير والقضايا السياسية والموارد المالية والمبادئ التوجيهية للنجاح في تفكيره، وأن يظهر دوره كسبب لتعزيز التعاون المناسب في المجتمع تعتبر برامج الوقاية والقتال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي في بلدان الصراع وما بعد الصراع نتيجة للحروب طويلة الأجل ومعقدة، ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على تعزيز الممارسات الجيدة

وتبادل الدروس المستفادة والموارد في سياقات مختلفة على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال هذا العمل تهدف الدراسة إلى المساهمة في هذا الخطاب من خلال تسليط الضوء على المنظمات الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، والمنظمة الدولية.

وباستقراء الدراسات السابقة بنظرة تحليلية يتضح لنا ما يلي:

من خلال الحصر الذي قام به الباحث للدراسات السابقة لاحظ تعدد وتنوع أنماط الدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة، فبعضها ركز على دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، بينما ركز البعض الآخر على الوقاية من التطرف والإرهاب، كما تناولت بعض الدراسات مكافحة الفساد، بينما ركزت أخرى على مكافحة ظاهرة زواج القاصرات وكذلك تهريب المهاجرين والاتجار بهم.

من حيث أهداف الدراسات السابقة: هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على ماهية منظمات المجتمع المدني ووظائفها وخصائصها، وتسليط الضوء على النشاطات والبرامج التي تقوم بها هذه المنظمات في مكافحة الجريمة ومواجهتها ، البعض الآخر ركز على دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب وكذلك التطرق إلى أهم الأسباب التي تساهم في انتشارهما، كما ركزت بعض الدراسات على تحليل دور منظمات المجتمع المدني في دعم العمل الشرطي، والتعرف على الدور الدستوري والقانوني لتلك المنظمات، كما سلطت بعض الدراسات الضوء على العوائق التي تعترض عمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك معرفة العوامل التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام، والمصرية بشكل خاص، في مجال مواجهة الفساد ومكافحته، كما ركز البعض على تحديد مستوى فعالية دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة زواج القاصرات، وتحديد المعوقات التي تواجهها في هذا المجال، وكذلك تحديد المقترحات للحد من هذه المعوقات، والتوصل

إلى رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل دور تلك المنظمات في مواجهة مشكلة زواج القاصرات، الدراسة الحالية تتفق مع هذه الأهداف، ولكنها تتميز بالبحث في أهم الخدمات والبرامج المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

من حيث الرؤى النظرية: تنوعت الدراسات السابقة العربية والأجنبية في استخدام النظريات المختلفة المفسرة لدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة، ما بين الاعتماد على نظرية الدور، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الأنظمة، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على ثلاثة نظريات لتفسير دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، وهي: نظرية الأعمدة المتوازية، نظرية الدور، ونظرية المنظمة.

من حيث الرؤى المنهجية: تعددت الدراسات من حيث استخدام المناهج المختلفة، فبعض الدراسات اعتمدت على دليل دراسة الحالة، والبعض الآخر اعتمد على الاستبيانات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث، كما اعتمدت بعض الدراسات على المسح الاجتماعي للعاملين بمنظمات المجتمع المدني المختلفة لاستقصاء آرائهم واتجاهاتهم حول دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، أما الدراسة الحالية فقد استعانت بالاستبيان الموزع على ٩٠ فردًا ممن يعملون في منظمات المجتمع المدني المختلفة.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات التالية:

١. لقد تنوعت الدراسات السابقة في استخدام المناهج والأدوات والأطر النظرية المختلفة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع التخصصات البحثية المهتمة بدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة.

٢. الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل مباشر إلى الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة، ولا الأنشطة والبرامج التي تقوم بها لمكافحة الجريمة، ولكنها تطرقت إلى المعوقات والتحديات التي تواجهها والعمل على حلها.

٣. في إطار ما سبق، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة لذلك وجد الباحث ضرورة الاهتمام بدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، مع عرض البرامج والأنشطة المختلفة التي تقوم بها، مع إبراز الأسس القانونية والتشريعية لمنظمات المجتمع المدني، وعرض بعض أشكال منظمات المجتمع المدني المصري (بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت هذا الاتجاه وفقًا لما هو متاح من علم الباحث)،وهذا ما تهتم به الدراسة الحالية.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة الراهنة بشقيها النظري والتطبيقي في الجوانب التالية:

- **من الناحية النظرية** :تسليط الضوء على المنظمات غير الحكومية ونشأتها في المجتمع المصري، وتحديدًا المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مواجهة ومكافحة الجريمة، من خلال معرفة دور الخدمات والبرامج التي تقدمها بشكل مباشر أو غير مباشر لمواجهة مشكلة الجريمة،وأيضًا معرفة أهم التحديات التي تعترض وتواجه هذه المنظمات غير الحكومية والتي تحد من نشاط عملها وتعرقل تحقيق أهدافها المنشودة التي أُنشئت لتحقيقها.
- **من الناحية التطبيقية** :الخروج بتوصيات تساعد العاملين في المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات القانونية والشرطية في

مواجهة الجريمة ومكافحتها والحد منها والوقاية منها، وذلك من خلال رسم استراتيجيات وآليات وخطط وبرامج مختلفة عما سبق، تتماشى مع المستجدات التي طرأت على تطور الجريمة باختلاف أشكالها، ومحاولة تكثيف الجهود والتعاون المشترك لمواجهة هذه المشكلة.

ثالثًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالة إلى هدف رئيس وهو معرفة دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري والكشف عن بعض الحقائق وفقًا لما يلي:

١. التعرف على الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
٢. معرفة البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
٣. إلقاء الضوء على أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، وأسبابها من وجهة نظر العاملين في تلك المنظمات.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما الدور الذى تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري؟

وينبثق عن ذلك التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما هي الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري؟

٢. ما البرامج المختلفة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري؟

٣. ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة

١. مفهوم الدور

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الدور كمصطلح سوسيولوجي هي أن الفرد لا وجود له ما لم يشغل مكانة معينة في خريطة المجتمع وعليه واجبات وأدوار محددة ترتبط بهذه المكانة،وعليه تصبح مشكلة الإنسان ليست في ذاته وإنما في عجزه عن أداء دوره الاجتماعي في المكانة التي يشغلها.(كريم، ٢٠١٨،ص ٣٩٧)

ويعتبر بارسونز الدور أحد الوحدات التي يتكون منها الفعل، ويعني عنده: أداء متوقع من قبل شخص ما أو مجموعة من الأشخاص، وهو سلوك يقترن أداؤه بمركز معين، كما أنه لا ينفصل عن مفاهيم عدة: كالتدرج والمكانة الاجتماعية والوضع الاجتماعي، لأن بارسونز يكسوه بطابع الديناميكية المرهونة بالمواقف

وخصائص الفاعلين، إذ يتعلق الدور عنده بالأداء والإنجاز الاجتماعي وبالتكييف والملائمة مع ظروف المواقف ومتغيراتها. (بورني، قمانة، ٢٠٢٣، ص ٣٥٨)

كما يعرف الدور بأنه: مجموعة من التوقعات والسلوكيات المتناسبة مع الموقع في البناء الاجتماعي، وقد تأتي الأدوار التوقعات الخاصة أو توقعات الآخرين أو قد تنسب إلينا كنتيجة لظروف معينة أو قد تتحقق من خلال ممارسة بعض الأشياء التي يقوم بها الإنسان. (العواملة، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٤٩)

ويعرف الدور ايضاً بأنه: مجموعة من الأنماط السلوكية التي يتخذها الفرد أو الجماعة أو المنظمة تجاه موقف ما وفي إطار نسق اجتماعي محدد. (زين العابدين، ٢٠١٥، ص ٦٩٣)

ويشير أيضًا الدور إلى السلوك أكثر مما يشير إلى الحالة أو المركز، ويمكن لأحد الأفراد أن يمارس دورًا ما لكن دون أن يسطو على أحد الأدوار الأخرى، وذلك بسبب الطبيعة المعيارية للدور التي تشير إلى مستوى معين من السلوك المتوقع في موقف معين، ويتم ممارسة الدور في موقف بعينه، وتتحول المعايير إلى أفعال، فالدور عبارة عن هيئة من المعايير إذا جاز التعبير. (عودة، ٢٠١٧، ص ٥٨٥)

ويمكن أن يكون الدور وظيفيًا أي ممارسًا: إذا تم النظر إليه على أنه مجموعة من الوظائف أو المهام الأساسية التي يقوم بها شخص أو منظمة معينة. (على، ٢٠٢٠، ص ٣٦)

مفهوم الدور إجرائيًا :هو مجموعة المهام والمسؤوليات والأنشطة والبرامج والمساهمات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة، والتي تتفق مع الأهداف التي قامت من أجلها هذه المنظمات.

٢ .مفهوم منظمات المجتمع المدنى

لقي مصطلح منظمات المجتمع المدني رواجًا أكاديميًا في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي، وقد مرت منظمات المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في الدول الغربية التي وُلد فيها وتبلور فيها، ثم انتقل هذا المفهوم إلى الفكر العربي الذي اختلفت تعاريفه من فقيه إلى آخر كما هو الحال بالنسبة للفكر الغربي، ومهما تعددت تعاريف منظمات المجتمع المدني، فإن معظم الاستراتيجيات المنتجة في مكافحة الجريمة تؤكد على إشراك مؤسساته للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. (توفيق، ٢٠١٧، ص ص ٣٤٨-٣٤٩)

جاء مفهوم المدرسة الكلاسيكية لمنظمات المجتمع المدني في الفكر الغربي من زمن النهضة حتى القرن الثامن عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحّد بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معًا، أي أن المجتمع المدني، بحسب صياغاته الأولى هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسيًا، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد ولا تمايز فيه، يضم المجتمع والدولة معًا، وهو مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فإن المجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي. (برواري، ٢٠٠٧، ص ١١)

ويعتبر هيجل صاحب الفضل في بلورة مفهوم منظمات المجتمع المدني من الناحية الفلسفية، إذ ميزه عن الدولة من الناحية النظرية، ولم يسبقه آخر في هذا التميز، وقد تأثر في نظرته للمجتمع المدني بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر له آنذاك، وقد تصور أن المبادئ التي يقوم عليها هذا المجتمع هي انعكاس للواقع

الاجتماعي والسياسي الذي كانت تعيشه أوروبا في ذلك العصر. (العواملة، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٥٢)

ولا يجعل هيجل المجتمع المدني شرطًا للحرية وإطارًا طبيعيًا لها،فهو مجتمع يتكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، وعلى هذا فإن المجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة والأنانية،ويحتاج إلى مراقبة دائمة من طرف الدولة.(برواري، ٢٠٠٧، ص ص ١١-١٢)

من جهة أخرى اعتبر أنطونيو جرامشي المجتمع المدني مجالًا للتنافس الأيديولوجي بين الطبقات، وأكد أن المجتمع المدني هو الإطار الذي يضم جميع المنظمات الخاصة مثل النقابات،والأحزاب السياسية، والمدارس، والجامعات، والجمعيات الثقافية،والكنائس، ووسائل الإعلام ،كما تمايزت المؤسسات داخل المجتمع المدني عن مجال الإنتاج والبنية الاقتصادية التحتية.(حسين، ٢٠٠٤،ص ٦٧)

والمجتمع المدني هو مجتمع التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض ، ومؤسساته مثل الأحزاب السياسية والنقابات والمجالس النيابية والصحافة ووسائل الإعلام تقوم على ركيزة التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض (مفتي،٢٠١٣،ص١٧).

كما أصبح من الضروري الاهتمام بالحكم الرشيد بشكل عام، وداخل منظمات المجتمع المدني التي تنشط لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري بشكل خاص، وقد تزايد استخدام هذا المفهوم على المستويين الدولي والإقليمي، حيث تهتم المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي بعمليات الحكم الرشيد (Grindle, 2004, pp525-548).

بإجمال، فإن منظمات المجتمع المدني ليست ضد جهاز الدولة أو القطاع الخاص، بل هي مكملة لأدوارهما، وهي ضد إمكانية هيمنة أي فاعل من هذه الفواعل على الحياة السياسية أو الاقتصادية وغيرها، هذه الفواعل تكاملية في أدوارها ووجودها،

وبالتالي يمكن القول إن المجتمع المدني لديه مهام: المراقبة والمحاسبة والمشاركة في جميع نواحي المجتمع، وإدارة شؤونه نحو المصلحة العامة، عن طريق العمل التطوعي البعيد عن المجال السياسي، حتى وإن تقاطعت بعض أنشطته مع هذا المجال مقارنة بالأحزاب السياسية، لذلك فإن استقلالية هذه المنظمات لا تعني ابتعادها عن السياق الاجتماعي والثقافي العام، فهي نتاج له وليست حبيسة له، أو لا تعمل على تغييره. (البلي،٢٠١٥،ص٣٤٤).

ومن ثم، يمكننا تلخيص مفهوم منظمات المجتمع المدني كما يلي:

التعريف الأول :هي المنظمات التي يتم تكوينها نتيجة لمبادرات شعبية، ولا تهدف إلى التربح، وقد تضيق وظائفها لتقتصر على أعضائها أو قد تتسع لتشمل وظائف معينة (مثل رعاية فئة المعاقين أو المسنين) أو تخدم المجتمع ككل (مثل مؤسسات الرعاية الاجتماعية).

التعريف الثاني :هي المنظمات الأهلية والشعبية والطائفية، سواء كانت أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أم مهنية أم ثقافية، والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها، وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بناء تنظيمي وهيكل إداري حر يمكنها من القدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات (عريشة، ٢٠٢٣، ص ص ٥٥٠-٥٥١).

التعريف الثالث :يشمل كل التنظيمات والروابط التي توجد خارج إطار الدولة (بما فيها الأحزاب السياسية) وخارج إطار السوق، فالمجتمع المدني يضم ما يطلق عليه علماء السياسة "جماعات المصالح"، إلى جانب الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والجماعات الدينية والثقافية والجماعات غير الحكومية (Carthores, 2000, p33).

المفهوم الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني: منظمات المجتمع المدنى هى هيئات غير حكومية وغير ربحية، تضم أفراداً أو مجموعات تعمل على تنظيم الجهود المجتمعية لمواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى ، من خلال التوعية والبرامج المختلفة التى تقدمها لافراد المجتمع ، بالاضافة الى تقديم الدعم النفسى والاجتماعى للضحايا ، وتعزيز القيم الإيجابية ، والمشاركة مع المؤسسات الحكومية فى وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالحد من الجريمة ومعالجة آثارها

٣.مفهوم مواجهة الجريمة

الجريمة هي أي شيء محظور بموجب القانون الجنائي، والقانون الجنائي هو ذلك الفرع من القانون الذي يتعامل مع عقوبة الدولة، ومع ذلك كما يشير العديد من المعلقين القانونيين ليست كل العقوبات جزءًا من القانون الجنائي؛ فالعقوبات المدنية والازدراء المدني للمحكمة مجرد مثالين، ويكمن الاختبار الأكثر دقة لنطاق القانون الجنائي في حوادثه الصفية، أي في الطرق المميزة التي يتم بها الإجراءات الجنائية مقارنة بالإجراءات المدنية.(Lamond, 2007, p.609)

ومصطلح الجريمة مشتق من الكلمة اللاتينية "مجرم" والتي تعني الإساءة وأيضًا مرتكب الخطأ، وهو عمل إجرامي ينتهك قانون الدولة ويرفضه المجتمع بشدة ويتم تعريف الجريمة على أنها أفعال أو إغفالات يحظرها القانون والتي يمكن أن يعاقب عليها بالسجن أو الغرامة، وتعتبر جرائم القتل والسرقة والسطو والاغتصاب والقيادة تحت تأثير الكحول وإهمال الأطفال وعدم دفع الضرائب أمثلة على الجرائم، ويعرف كل مجتمع الجريمة من منظور مختلف، فقد تكون الجريمة قانونية أو غير قانونية، فالجريمة غير القانونية التي يعاقب عليها هي انتهاك أي قاعدة إدارية أو قانون للدولة أو ممارسة أي مخالفات تضر بالنفس أو ضد أطراف ثالثة منصوص

عليها في القانون الجنائي، أما الجريمة القانونية التي لا يعاقب عليها القانون فهي جميع أعمال الدفاع عن النفس.(Thotakura, 2011, p.196)

وتُعرف الجريمة أيضًا بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، ويمكن أن نجد معالجات بالغة القيمة حول الاستخدامات القانونية والعامة لمصطلح الجريمة في الملاحظات التي ذكرها لورد أكتن (Lord Acton) حينما قال: "يمكن تحديد نطاق التشريع الجنائي عندما نتعرف على الأفعال التي تقرر الدولة خلال فترة معينة من الزمن أنها تدخل في عداد الجرائم، وأن من يرتكبون هذه الأفعال يجب أن تُطبق عليهم العقوبة"(غيث،١٩٩٧،ص٩٤)

وعلى الرغم من أن منظمات مكافحة الجريمة قد تختلف في هياكلها وأساليبها وأهدافها المحددة، فإنها كثيرًا ما تنشأ من محاولات سابقة (غير ضارة وغير منظمة) من قبل الأفراد لمحاربة الجريمة بشكل جماعي، وبناءً عليه فمن الأهمية بمكان أن نفهم الحوافز (أي المخاطر والفرص) للمواطنين الذين يحاولون مكافحة الجريمة مع جيرانهم، المجموعة الأولى من الحوافز غير مشروطة أو مستقلة عن نجاح المواطنين في مكافحة الجريمة فببساطة من خلال الإعلان عن نيتهم في مواجهة المجرمين، على سبيل المثال قد يزيد المواطنون من احتمال القبض على مرتكبي الأخطاء، وبالتالي ردع بعض الجرائم، وأخيرًا بمجرد الإعلان عن نيتهم في مكافحة الجريمة بشكل مباشر، قد يشعر المواطنون بالرضا لأنهم عبروا عن عدم امتثالهم لانعدام الأمن في مجتمعاتهم،على العكس من ذلك، قد يواجه المواطنون تكاليف غيرمشروطة لإجراءات مكافحة الجريمة، **أولاً:** قد يتعين على المواطنين استثمار موارد اقتصادية قيمة لتعبئة مجتمعهم، **ثانيًا:** قد يحتاجون إلى قضاء الوقت والجهد والموارد التي يمكنهم استثمارها في أنشطة أكثر إنتاجية، **ثالثًا:**على الرغم من أن البعض قد يشعرون بالإثارة من مواجهة مرتكبي الجريمة، إلا أن آخرين قد يختبرون مجموعة

متنوعة من المشاعر السلبية بعد أيام فقط من بدء الحركة المناهضة للجريمة (Coluga, 1999, p.577)

ومواجهة الجريمة إذًا: واجب يتحمل تبعته مختلف أجهزة المجتمع ومؤسساته، ولعل هذا هو أفضل أشكال الضبط الاجتماعي، وهو الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي تصل به المجتمعات إلى تحقيق أسمى وأعلى درجة من درجات التنظيم الاجتماعي، ولعل مؤسسات المجتمع المدني هي بداية الطريق إلى تحقيق ذلك من خلال ضمان الالتزام بسلوك عام يساير مبادئ ونظم وتقاليد المجتمع .(على، ١٩٩٩، ص ٢٧٠).

المفهوم الإجرائي لمواجهة الجريمة: تحديد الطرق والسبل والوسائل، ووضع التدابير والبرامج والاستراتيجيات الملائمة للمجتمع المعني، التي تحول دون الوقوع في الجريمة بمساعدة الأفراد والجمعيات الأهلية والحكومية.

سادساً: المجتمع المدني: بعض الرؤى النظرية

تناول الباحث الإطار النظري للدراسة المكون من:

١. **نظرية الأعمدة المتوازية**
٢. **نظرية الدور**
٣. **نظرية المنظمة**

لكي يقدموا رؤية متكاملة عن الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

١-نظرية الأعمدة المتوازية:

وقد نادى بها جراي بنيامين كيركمان(Gray Benjamin Kirkman) انطلاقاً من ملاحظته أن كثيراً من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج تنموية، ثم لا تستطيع الوفاء بوعودها لأسباب مختلفة ، أو ربما كانت العهود وهمية تتخذها

الحكومات كدعاية لها لتحتل بها بعض مراكز السلطة، وترى هذه النظرية أنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فكل منهما متمم للآخر، شرط ألاّ تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين (الحكومة والمجتمع المدني)، وألا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية التعليم الابتدائي مثلاً فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعاً وتوفير مكان لكل تلميذ، ومن هنا تبرز جهود الهيئات الأهلية والحلول الذاتية التي يقدمها الناس طواعية فينشئون المدارس الخاصة فهذه الجهود المتوازية لا تتعارض.(على، ٢٠٢٠، ص ٥٧)

كما تؤكد فلسفة هذه النظرية على العلاقة الموجودة بين الحكومة والمنظمات الأهلية، وتركز على أن هذه العلاقة هي علاقة تعاون وتشارك في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية، حيث تعمل كل من المنظمات الحكومية والأهلية جنباً إلى جنب. (عريشه، ٢٠٢٣، ص ٥٥٣)

وإذا استجد من الأمور ما يدعو الدولة إلى أن تتبنى تغطية أحد المجالات التي لم تطرقها من قبل، والتي كان يعمل بها القطاع التطوعي، فإن على القطاع التطوعي أن يترك العمل في هذا المجال تماماً ويبحث عن توظيف إمكانياته في مجالات جديدة للرعاية يكون المجتمع في حاجة إليها،ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازية بحيث لا تتعارض أو يقطع بعضها مسار الآخر فيحدث التداخل أو التكرار، فهي تعمل باستراتيجية تكثيف الخدمة. (مصطفى، عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص ١١٥)

٢- نظرية الدور الاجتماعي:

إن نظرية الدور قائمة على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات داخل المنظومة المجتمعية، وما هي إلا مجموعة من المهام والواجبات التي يكون الهدف منها تحقيق متطلبات الأفراد، ويعد ذلك نوعاً من التفاعل والمشاركة

بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في كافة القطاعات ، ويرى (جورجميد) رائد هذه النظرية أن هناك مفهومين رئيسيين في نظرية الدور الاجتماعي وهما: الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية، وتعني المكانة الاجتماعية وضعاً اجتماعياً يتحدد اجتماعياً ويرتبط به واجبات وحقوق، ولكل فرد عدة مكانات، مثل مكانة السن والعمر والوظيفة، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع أو مجموعة من التوقعات الاجتماعية ، فالذكر له وضع اجتماعي يترتب عليه سلوكيات اجتماعية متوقعة بعكس الأنثى (Al-Khatatneh, 2017,p.32) .

وتحتل نظرية الدور في علم الاجتماع أهمية كبيرة، حيث تعدّ فكرة الدور من أهم الأفكار والنظريات التي يتضمنها ميدان علم الاجتماع، حيث توسعت إلى مفاهيم أساسية أخرى مثل الدور، المكانة، والطبقة ، كما نجد أن فكرة الدور ظهرت في البداية بشكل غير مباشر، وكانت تعني ورقة ملفوفة تحمل كتابة، وفي وقت لاحق كانت تعني ما يقوم به الممثلون على خشبة المسرح في قطعة تمثيلية، ثم تطور مفهوم الدور الاجتماعي إلى معنى الوظيفة الاجتماعية أو المهنة الاجتماعية ، وتعددت التسميات من ذاتية إلى موضوعية، ومن نفسية إلى اجتماعية، ومن مفاهيم فلسفية إلى مفاهيم علمية، ومن نظرية إلى تطبيقية، كما كانت تعني في بعض الأحيان مواقف الأفراد، وفي أحيان أخرى تمثيل الدور أو الوظيفة الاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة. (العواملة، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٦٣)

ويرى منظرو الدور أن الفاعلين في المجتمع مثل الممثلين على خشبة المسرح، ولما كان الممثلون يؤدون أدواراً محدودة ويشغلون مراكز واضحة، يجب عليهم الالتزام بمعايير المجتمع وأوامر من يمسك بالسلطة، لذا يتعين على الفاعلين أن يتكيفوا مع استجاباتهم، حيث إن لكل فاعل طريقة خاصة في التفاعل بناءً على تصورات عقلية متباينة عن الذات، والمهارات التي تؤهله لأداء الدور،العالَم الاجتماعي عندهم عبارة عن شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة التي يؤدي

الأفراد داخلها أدواراً متعددة، يمكن تحديد هذه الأوضاع والتوقعات المرتبطة بها لدى الجماعات والطبقات المتنوعة، بحيث يؤدي الأفراد سلوكهم بناءً على شبكة هذه المراكز. (السعيد، ٢٠٢٤، ص ١٧٠)

٣-نظرية المنظمة:

تطرح نظرية المنظمة إطاراً مرجعياً عاماً لتفسير أنماط السلوك والتفاهم داخل المنظمات، وتوفر قاعدة فعلية للقرارات الإدارية للتنبؤ بالسلوك والتحكم فيه والتأثير عليه بهدف زيادة كفاءة المؤسسة،وتشمل أيضاً دراسة هيكل المنظمات وأدائها وسلوك الجماعات والأفراد في المنظمات، وفقاً لجو كيلي فإن نظرية المنظمة عبارة عن مجموعة من المفاهيم والتعاريف والمقترحات المترابطة التي تقدم رؤية منهجية للسلوك، فهي تسعى إلى تفسير كيفية تفاعل الأفراد والمجموعات الفرعية في بعض الأنماط التنظيمية، كما تشكل تحليلاً للمنظمة ككل، أي كيف تم تصميم الهيكل التنظيمي لدمج الأشخاص مع المنظمة، وهي وصفية وتنبؤية حول حالة معينة من العلاقات داخل المنظمة(Bader & Sabbagh, 2020, p22) .

كما تنشأ المنظمات الاجتماعية استجابة للاحتياجات والتغيرات الاجتماعية، ويرجع "هربت هكس (H. Hicks) "هذه النشأة إلى سببين: الأول هو الأسباب الاجتماعية التي تعمل على مقابلة الاحتياجات النفسية والاجتماعية، أما الثاني فهو الأسباب المادية التي تتمثل في قدرة المنظمات على القيام بمهام لا يستطيع الإنسان تحقيقها بمفرده، لذا أصبحت هذه المنظمات حقيقة واقعة في كل المجتمعات، حيث لا يوجد مجتمع بدون منظمات، وقد عرف "هكس" المنظمات الاجتماعية بأنها "نوع من التفاعل المقصود الذي يهدف إلى تحقيق أهداف محددة"(عبدالله، ٢٠٢٢، ص ٢١٩).

وتصف نظرية المنظمات كيف يتم بناء المنظمات فعلياً، وتقدم في الوقت نفسه المقترحات والإرشادات حول كيفية زيادة كفاءة هذه المنظمات،كما تحدد نظرية

المنظمات العديد من المتطلبات التي تحتاجها المنظمات للقيام بوظائفها، وهي على النحو التالي: (عبدالله، ٢٠٢٢، ص ٢١٩-٢٢٠)

- تنمية التفاعل والاتصال بين العاملين وبين مختلف مكونات المنظمة.
- توفير تدريب للعاملين يتم من خلاله بث قيم المنظمة لدى العاملين وأعضائها.
- تنظيم العلاقات بين مكونات المنظمة لإيجاد التكامل فيما بينها.
- العمل على حصول المنظمة على الموارد التي تحتاجها من البيئة واللازمة لتحقيق أهدافها.
- التنسيق بين الأنشطة التنظيمية بحيث يساعد هذا التنسيق على تحقيق أهداف المنظمة.
- إيجاد تنظيم لتقسيم العمل بحيث يقوم كل قسم في المنظمة بواجبات وأنشطة ومسؤوليات مكملة لسائر أقسام المنظمة، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه النظرية في متغير التشريعات المتعلقة باللوائح الداخلية للمنظمة والقوانين التي تحكم عمل الجمعيات الأهلية، وكذلك في متغير علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى. وبالنظر إلى تطبيق هذه النظرية على منظمات المجتمع المدني، نلاحظ ما يلي:

- توفير التدريب لأعضاء الجهاز الوظيفي في الجمعيات الأهلية وبث قيم الجمعية في العاملين بها لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
- العمل على وجود قيم اجتماعية يقبلها العاملون، من بينها الموافقة على أهداف المنظمة.

- وجود تقسيم للعمل بين العاملين بالجمعيات الأهلية لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري، مبني على أساس من التخصص والواجبات والمسؤوليات.
- الحصول على الموارد اللازمة من البيئة الخارجية للمنظمة لدعم برامج مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
- توسيع نطاق الاتصال والتفاعل بين الجمعيات الأهلية والجمعيات الأخرى لمواجهة الجريمة في المجتمع.
- إيجاد وتنمية الوسائل التي تساهم في تحسين المنظمة باستحداث أدوار لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
- محاولة تطوير أداء العاملين بالمنظمة بما يتواكب مع الاحتياجات المتجددة والمتغيرات لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.
- حماية المنظمة من التهديدات الخارجية باستخدام التشريعات التي تكفل لها هذه الحماية.
- اتصال فروع الجمعيات الأهلية بالبيئة الكلية للمنظمة لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

ويمكن للباحث توظيف نظرية المنظمات في إطار الدراسة الحالية لتحقيق الفهم حول دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، وتنوع أشكالها ومدى فاعليتها، مما يساعد في زيادة قدرة الباحث على تحليلها أو تقويمها. كما تفيد نظرية المنظمة في شرح كيفية قيام منظمات المجتمع المدني بإنجاز أدوارها وما هي أنشطتها وبرامجها في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

بتطبيق المقاربات النظرية السابقة على موضوع الدراسة الحالية، يلاحظ ما يلي:

- تقوم فكرة الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني على التعاون والتكامل بينهما، مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر فعالية لشؤون الدولة.
- تغيرت النظرة السائدة في جميع دول العالم حول استناد مواجهة الجريمة على دور الدولة فقط، حيث أصبح هناك اقتناع بأن مواجهة الجريمة لا تعتمد فقط على دور الدولة، بل على توفير فرص المشاركة لجميع فاعليات المجتمع بكافة تنظيماته.
- تمثل منظمات المجتمع المدني وحدات بنائية في المجتمع، بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لمواجهة الجريمة في المجتمع.

لذا، ركزت الدراسة الحالية على أربعة محاور أساسية هي:

المحور الأول: الرؤية السوسيولوجية لمنظمات المجتمع المدني.

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

المحور الثالث: تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

المحور الرابع: الأسس القانونية لمنظمات المجتمع المدني.

ويتناول المحور الأول: الرؤية السوسيولوجية لمنظمات المجتمع المدني.

شهد المجتمع المدني المصري في العقد الأخير من القرن العشرين ازدهاراً واسعاً، ونشأت فيه مؤسسات جديدة نالت اهتمام العديد من الباحثين، خاصة في ظل تراجع دور الدولة في تقديم بعض الخدمات العامة الأساسية للمواطن، وبصفة خاصة

في مجالي الصحة والتعليم في ظل هذا المناخ، تصاعدت المؤسسات الأهلية التي يمكن أن تعمل لسد الثغرات في أداء السياسة العامة للدولة، ومن هنا بدأت البذور الجنينية لحركة المؤسسات الأهلية في مصر، وتجلى دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، حيث تكاملت مع الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الخيرية لتحديد كيفية مواجهة الجريمة، سواء عن طريق البرامج المختلفة أو الأنشطة التدريبية لأعضاء المجتمع، هذا فضلاً عن أدوارها في العملية التعليمية، وتدريب القاعدة الشعبية على سلوك المواطنة والديمقراطية (العربي، ٢٠١٤، ص ١٢٢).

وقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال حفل ختام النسخة الرابعة لمنتدى شباب العالم في يناير ٢٠٢٢م عاماً للمجتمع المدني، وبدء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تتضمن المحاور الرئيسية للمفهوم الشامل لحقوق الإنسان في الدولة بالتكامل مع المسار التنموي القومي لمصر، بما يرسخ مبادئ تأسيس الجمهورية الجديدة، ويحقق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠م، ويعظم حقوق المواطنة ويعزز رؤية بناء الإنسان (أبو العنين، ص ص ٩٥٣-٩٥٤).

الأركان الأساسية للمجتمع المدني:

الركن الأول :هو الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، حيث يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، بل هي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني :هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يختلف عن المجتمع بشكل عام، حيث يجمع وينشئ نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وفقاً لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم وفق شروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

الركن الثالث :هو الركن الأخلاقي السلوكي، ويشمل قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وحق الآخرين في أن يكون لديهم منظمات مدنية تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، بالإضافة إلى الالتزام في إدارة الخلافات داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (قنديل، ١٩٩٩، ص ص ٧١-٧٢).

أهداف مؤسسات المجتمع المدني:

١. **إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع** :من بين الأهداف المهمة التي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها، نشر الثقافة المدنية من خلال إرساء قيم الاحترام للعمل الجماعي والعمل التطوعي في شتى مناحي الحياة، وقبول الاختلاف وعدم فرض ثقافة معينة على الآخرين، وإدارة الخلافات بوسائل سليمة وفق قيم التسامح والتعاون واحترام الآخر.

٢. **نشر قيم المواطنة في المجتمع** :تسعى الكثير من مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز قيم المواطنة والانتماء إلى الوطن، والعمل على ترسيخ مقومات المجتمع المدني من خلال التأكيد على الهوية الوطنية، ومحاربة الجهل والأمية، ونشر الوعي الثقافي، كما تساهم في تطوير القرى والأرياف، محاربة الفقر، وتشجيع الإبداع في مختلف المجالات.

٣. **خدمة الصالح العام** :إن جميع الأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني يجب أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم الفائدة للمجتمع ككل أو لبعض الفئات التي تحتاج إلى تلك الخدمات، مثل تقديم المعونات للفئات المحتاجة، أو الرعاية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو حماية المرأة والطفل وكبار السن.

٤. **عدم السعي للوصول إلى السلطة** :رغم أن الكثير من الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني تخص الشأن العام وتتعامل مع العديد من القضايا الحيوية، إلا أنه لا يجب أن يكون هدف هذه الأنشطة هو الوصول إلى السلطة، وهو ما يميزها عن الأحزاب السياسية التي تعمل عادةً بهدف الوصول إلى الحكم والسلطة (عريشة، ٢٠٢٣، ص ٥٥٤).

خصائص منظمات المجتمع المدني

يميز بعض الباحثين بين الخصائص المادية، والخصائص المعنوية، والأخلاقية لمنظمات المجتمع المدني، وتتمثل الخصائص المادية فيما يلي:

أولاً: الخصائص المادية لمنظمات المجتمع المدني:

تعد الخصائص المادية الركيزة الأولى في وجود منظمات المجتمع المدني، فلا يمكن تصور وجود أي مجتمع مدني دون أن تكون هناك عناصر بشرية قادرة على إدارة تلك المؤسسات بفاعلية وكفاءة عالية وعليه يمكن إجمال تلك الخصائص فيما يلي:

- **المؤسسات المتعددة** :يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن الدولة، مثل الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات العلمية والثقافية والخيرية، والمنظمات المهتمة بقضايا مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الأندية الرياضية والترفيهية، وغيرها. فالمجتمع المدني ليس كتلة واحدة متجانسة بل يتكون من جماعات تتسم بالتعدد والتنوع، ولكنه يهدف إلى تحقيق التوافق والتراضي بينها.

- **الموارد** :تعد الموارد، سواء كانت معنوية أو مادية، من أهم متطلبات قيام المجتمع المدني بدوره السياسي والاجتماعي، وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها (العربي، ٢٠١٤، ص ص ١٢١-١٢٢).
- **تنظيم علاقة منظمات المجتمع المدني بالمجتمع** :تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة في الدولة، سواء أثناء عملية الإنشاء، تأسيس المؤسسة، أو بعد أن تتم التأسيس خاصة عندما تبدأ في ممارسة عملها ونشاطاتها.
- **أساس العمل داخل منظمات المجتمع المدني** :تقوم العلاقة بين أعضاء منظمات المجتمع المدني على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل، واعتماد مبدأ الشورى والديمقراطية في اتخاذ القرارات، مما يجعل المؤسسة في وضع يتيح لجميع الأعضاء العمل بحرية وكفاءة، ويشجعهم على الابتكار والإبداع والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق الغايات المشروعة التي أنشئت من أجلها هذه المنظمات (عريشة، ٢٠٢٣، ص ٥٥٦).

ثانياً: الخصائص المعنوية والأخلاقية:

تعد الخصائص المعنوية والأخلاقية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في منظمات المجتمع المدني، فالأهم من وجود المؤسسة ذاتها هو وجود قيم ومبادئ تحكمها لضمان تحقيق كافة الأهداف التي أنشئت من أجلها وهذه الخصائص تشمل:

- **القدرة على التكيف** :يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل ضمنها (برواري، ٢٠٠٧، ص ١٣).
- **الاستقلال** :ونعني به أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع، تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح

للجماعات المختلفة، ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات يقبلها المحكومون برضاهم (عمر، ٢٠١٨، ص ٩٤).

- **الحرية** :لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بالحرية في الاختيار والتعبير عن الرأي في الإدارة، كما أن أساس العمل في منظمات المجتمع المدني هو الحرية والتطوع، ما يعني الرغبة الكاملة من الشخص ذاته وبكامل حريته في تقديم الخدمات أو المساهمة في العمل المجتمعي، دون أي ضغوط داخلية أو خارجية، ودون أن يكون لهؤلاء الأشخاص أي أهداف لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
- **التراضي العام** :فإذا تم وضع الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات بالاتفاق والتراضي، كان ذلك دليلاً على توافر الحرية والديمقراطية.
- **احترام النظام والقانون القائم** :قيام مجتمع مدني يستلزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية وحماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد والجماعات، وقوة المجتمع المدني لا تستغني عن وجود دولة قوية تحكمها سلطة ديمقراطية.
- **التعبير والتنافس بالوسائل السلمية** :بدءاً بالتعبير عن الرأي مروراً بالمطالبة بالتغيير وانتهاء بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير.
- **الشعور بالانتماء والمواطنة** :ويعني إيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة.
- **التسامح والتجانس** :يجب أن يكون الوضع داخل منظمات المجتمع المدني قائماً على التسامح والتجانس، ولا يجب أن يكون هناك أي صراع، لأن مثل هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على عمل المنظمة ونشاطها، كما لا ينبغي أن تكون هناك انقسامات بين الأعضاء لأسباب عقائدية أو عشائرية.

- **الديمقراطية داخل المجتمع المدني** :يجب أن يتم التفاعل مع التنوع والاختلاف داخل الجماعة على أنه مصدر للثراء يزيد من قوة الجماعة ككل، إذا ما سمح له بالتعبير عن نفسه علناً بدلاً من كبته أو التظاهر بعدم وجوده (العربي، ٢٠١٤، ص ١٢٢).
- **عدم استعمال العنف** :من أهم الخصائص المعنوية لمنظمات المجتمع المدني هو عدم استخدام العنف، فغالباً ما يتطلب عملها الاعتراض وعدم القبول ببعض السياسات المتبعة من قبل الدولة، لكن ذلك لا يبرر استخدام العنف،بل يجب اللجوء إلى الوسائل السلمية المتحضرة، مثل الحوار أو اللجوء إلى الإعلام لتوضيح الموقف،أو التظاهر السلمي إذا استلزم الأمر(عريشة، ٢٠٢٣، ص ٥٥٦).
- **الطوعية** :تمتاز منظمات المجتمع المدني بأنها منظمات تطوعية لا تسعى إلى تحقيق الربح أو أي مكسب، وهو ما يميزها عن الشركات التجارية التي تأسست لأهداف ربحية بحتة، فحين تعمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف إنسانية ومنافع عامة، لا تستهدف الربح، ولذلك تعرف أحياناً بالقطاع التطوعي أو القطاع غير الهادف للربح، لأنها لا تسعى لتحقيق الربح ولا توزع الأرباح على أعضائها أو مجلس إدارتها (Werker, Ahmed, 2007, p.14).

تصنيف منظمات المجتمع المدني:

يتشكل المجتمع المدني من عدة مؤسسات أو تنظيمات تسعى لتحقيق الحقوق المختلفة للأفراد، ومنها حمايتهم من الجريمة المنظمة، فنجد أن هذه المؤسسات متعددة ومتنوعة ذات طابع سياسي أو مهني أو اجتماعي أو علمي أو ديني تربوي ورياضي، ويمكن تصنيف المجتمع المدني لمكافحة الجريمة إلى:

١. **جمعيات حقوق الإنسان** :تهتم هذه الجمعيات بقضايا الإنسان المتعلقة بتكريس الحقوق والحريات على المستوى الداخلي، ومحاربة الانتهاكات المرتكبة ضده، مثل الجرائم المنظمة، من خلال تكريس حق إنشاء جمعيات وفقاً للمادة ١٦ من اتفاقية حقوق الإنسان الذي يمكنها من الدفاع عن الحقوق المنتهكة والمساهمة في القضاء على الجرائم.

٢. **الأسرة والمؤسسات التعليمية** :لا شك أن الأسرة والمؤسسات التعليمية تلعب دوراً فعالاً في تهذيب النفس للحد من التصرفات الإجرامية، من خلال توجيه سلوك الأبناء وأفراد المجتمع إلى العلم والتفاهم والثقة والتقدير ، من أجل التوازن في حياتهم، لذا تعتبر الأسرة جماعة اجتماعية صغيرة تقوم بتربية أبنائها وحمايتهم من مخاطر المجتمع، كما تعد المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها عاملاً مهماً في مكافحة الجريمة من خلال تعليم المهارات والمعرفة.

٣. **المؤسسات الدينية والاجتماعية** :استطاعت المساجد والمدارس القرآنية أن تؤدي دوراً فعالاً في التربية والإصلاح، من خلال تعليم التصرفات المحرمة والجزاءات المترتبة عنها، وغرس القيم الحميدة والسلوك السوي في الإنسان، وتساهم كل المؤسسات الاجتماعية، كالمسجد والمدرسة والجامعة، في التصدي لهذه الظاهرة بمختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة لها.

٤. **المؤسسات الثقافية والرياضية** :تعد المؤسسات الثقافية والرياضية من مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في مكافحة الجريمة، من خلال استيعاب طاقة الشباب وشغل أوقات فراغهم بممارسة النشاطات الرياضية، كما تنظم مسابقات فكرية وأدبية وتشجع المبدعين منهم في مجالات عدة، بالإضافة إلى إقامة ندوات توعية حول الجريمة، وفتح باب النقاش والحوار معهم في جو من الموضوعية لتحصيل وفهم اتجاهاتهم وتصويب السلبية منها.

وظائف المجتمع المدني:

تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره في المجتمع، وهذا التعدد يفسر لنا مدى أهمية المجتمع المدني عموماً وبالنسبة للمجتمعات النامية خصوصاً.

أ. تحقيق النظام والنضباط في المجتمع:

يعد المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد المتعلقة بالحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطًا لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

ب. تحقيق الديمقراطية:

يوفر المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي (عمر، ٢٠١٨، ص ١٠٢).

دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري

تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارًا هامة في شتى مجالات الحياة وخصوصًا ذات الصلة بأمور الوطن والمواطنة والمصلحة الوطنية، فهي تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار وأجواء التسامح والسلم الأهلي في المجتمع،وتنشط هذه المنظمات في المجتمع وتناضل من أجل تثبيت المناخات الآمنة، حيث يزدهر نشاطها وفعالياتها في ظل سيادة واستمرارية الأمن والأمان،ويعتبر تعزيز كافة الجهود

الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الجريمة أمرًا ضروريًا، من خلال وجود منظمات مجتمع مدني تمتلك استراتيجيات واضحة وبرامج منتظمة تهتم بمحاربة الجريمة، وتعزز الوعي الكافي في أوساط المجتمع إزاء مختلف القضايا، وعلى رأسها الحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة الجريمة، وعلي هذه المؤسسات أن تقف جميعها، وبكل مسمياتها ومكوناتها (مثل المدارس، الجامعات، الهيئات النقابية، المنظمات الرياضية، الجمعيات الخيرية، جمعيات حقوق الإنسان، وغيرها)، لتنوير المجتمع بخطورة السلوك الإجرامي (عمر، ٢٠١٨، ص ١٦٦).

إن الأجهزة الأمنية الرسمية لن تكون قادرة بمفردها على تحقيق الأمن، فرغم ما تمتلكه من قوة بشرية وتقنية متطورة في مجال الوقاية من الجريمة، فإنها لا يمكن أن تؤدي مهامها وواجباتها بمفردها، ولذلك يتطلب الأمر تطوير وخلق استراتيجيات وقائية فاعلة لتحقيق الأهداف السامية للوقاية من الجريمة، مما يتطلب ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة والوقاية منها إذا كان تكامل الجهود الحكومية والأهلية أمرًا ضروريًا في معظم مناشط الحياة الاجتماعية، فإنه يصبح أكثر ضرورة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأمن والوقاية من الجريمة، فالجهود الحكومية مهما بلغت من حيث الموارد البشرية والتقنية تظل عاجزة عن تحقيق مستوى مقبول من الأمن والوقاية من الجريمة ما لم تعززها جهود فردية وأهلية تدعم فاعليتها وكفاءتها، ومن المعروف أن الجرائم اليوم تختلف من حيث حجمها ونوعها ودوافعها ومرتكبيها ووقتها وأماكن ارتكابها، مما يجعلها أكثر تعقيدًا عند محاولة الوقاية منها وتتبعها والتحكم والسيطرة عليها، ومن هنا تتبين الأهمية القصوى للمنهج التكاملي بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، كما إن أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني تكمن في قدرتها على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على العامة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثم فهي تعد جزءًا لا يتجزأ من النظام العام. كما أن المجتمع المدني

ليس مصطلحًا جديدًا فقط، وإنما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تجعل من المنظمات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحررًا، وهنا تكمن أهمية دور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة (عريشه، ٢٠٢٣، ص ٥٦٠-٥٦١).

ويتمثل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في النقاط التالية:

١- الدور الوقائي:

يتمثل الدور الوقائي لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة في التوعية الاجتماعية (أبو العنين، ٢٠٢٢، ص ٩٥٧-٩٥٨).

أ. خلق ثقافة مناهضة للجريمة:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا أساسيًا في التوعية الاجتماعية من خلال خلق ثقافة مناهضة للجريمة، والمعززة لقيم النزاهة والشفافية بين كافة شرائح المجتمع باستخدام كافة الوسائل والأدوات الممكنة.

ب. التوعية الشعبية بمخاطر الجريمة:

تسعى هذه المنظمات إلى توعية المجتمع بمخاطر الجريمة، من خلال توضيح ظاهرة الجريمة وآثارها المباشرة على الفرد والمجتمع ككل.

ت. ربط حملات الوعي بقضايا سياسية:

ربط حملات التوعية بمكافحة الجريمة بشكل وثيق بقضايا سياسية معينة، وتزويد العامة بأدوات محددة يمكنهم استخدامها للإبلاغ عن حالات الجريمة أو السعي للحصول على الحلول.

ث. أنشطة تعزيز أهداف مكافحة الجريمة:

تتضمن حملات التوعية أنشطة تتعلق بتعزيز أهداف وغايات مكافحة الجريمة، وغيرها من الأهداف ذات الصلة.

ج. امتلاك وسائل الإعلام:

تمتلك منظمات المجتمع المدني آليات تتيح لها إيصال أفكارها وتوجهاتها إلى كافة شرائح المجتمع، من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي لها دور أساسي في إيصال المعلومات والتأثير على الرأي العام.

كما اعتمدت الجمعيات غير الرسمية، أي الأهلية، والأنشطة المحترفة في أعمالها في الوقاية من الجريمة على ما يلي (العواملة، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٦٠).

أ.عمل لجان وطنية ومحلية تعمل على الوقاية من الجريمة:

تتمثل إحدى أدوار منظمات المجتمع المدني في تشكيل لجان وطنية ومحلية تعمل على الوقاية من الجريمة، من خلال تقديم العون والمساعدة والتشجيع للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالوقاية من الجريمة، كما تحث هذه اللجان المؤسسات على وضع استراتيجيات وبرامج وسياسات وأساليب وقائية تمتاز بطابع عملي وميداني وتطبيقي محترف.

ب .إنشاء لجان وجمعيات محلية لفض النزاعات:

يتمثل الدور الآخر في إنشاء عدة لجان وجمعيات محلية تعمل على فض النزاعات التي تنشأ بين الأشخاص أو بين الأشخاص والمؤسسات أو الجماعات يتم ذلك بشكل ودي، بعيدًا عن المؤسسات الرسمية والمحاكم، وبعيدًا عن استخدام العنف.

ج. إنشاء جمعيات أهلية محلية لدعم الشرطة:

تعمل منظمات المجتمع المدني على إنشاء جمعيات أهلية محلية تهدف إلى مساعدة الشرطة، خاصة الشرطة المجتمعية والدوريات الأمنية في الأحياء والضواحي السكنية، مما يسهل الاتصال والتعرف على سكان تلك الأحياء.

٢-دور الأسرة

تلعب الأسرة دورًا حيويًا في بناء وتحصين الأطفال من خلال توفير الأمن النفسي والعاطفي والمادي لهم، مما يساهم في غرس القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية واحترام النظام وتطبيقه، الأمر الذي يجعل عملية التعليم والتربية أكثر تقبلاً ويساعد الأبناء على مواجهة المواقف والصعاب في حياتهم المستقبلية، وفي الوقت ذاته فإن فشل الأسرة في تقديم تنشئة اجتماعية سليمة يؤدي في غالب الأحيان إلى تكوين شخصية غير سوية، ويسهم في انحراف سلوك الطفل، ومن المعروف أن الخلفية الثقافية والمستوى التعليمي للقائمين على شؤون الأسرة (سواء كان الأب أو الأم أو غيرهما) يلعبان دورًا مهماً في تشكيل سلوك الطفل، سواء في تطوير شخصيته السوية أو غير السوية، وإن الأسرة بما تملكه من مفاهيم اجتماعية واقتصادية ودينية، تنشئ أبناءها على كيفية السيطرة على رغباتهم ونزواتهم، وكيفية إشباع حاجاتهم وفق قواعد وضوابط يرضاها المجتمع، كما أظهرت الدراسات أن ارتفاع المستوى التعليمي للقائمين على شؤون الأسرة يمكن أن يعوض الطفل عن الحرمان والإحباط الناجم عن غياب أحد الوالدين أو كليهما، ويسهم في تقديم تنشئة اجتماعية سليمة. (الجحني، ٢٠١٠، ص ٧٠-٧١)

وتلعب الأسرة أيضًا دورًا أساسيًا في توفير النمو السوي لشخصية الطفل، حيث إن جذور الجريمة تتشكل في أعماق الشخصية منذ مراحل الطفولة المبكرة، ويمكن للآباء أن يمنعوا النزعات غير الاجتماعية لدى أطفالهم من خلال توفير جو عاطفي صحي في المنزل وبناء علاقات ودية مع أطفالهم، مع توجيه نموهم الخلقي وتطوير شخصيتهم، في هذا الصدد يلعب المسجد والمدرسة ومراكز الشباب دورًا هامًا في توعية الأهل وإرشادهم. (خموين، ٢٠١٩، ص ١٨٣)

ومنه فهنالك العديد من الوسائل التى يمكن للأسرة تعليمها لأبنائها وغرسها فيهم للوقاية من الجريمة ومكافحتها ، منها ماهو ذاتى يعود لشخص الفرد ذاته فالوقاية الذاتية والبدء بالذات تعد من أهم الأمور التى يجب أن تؤخذ بالحسبان للوقاية العامة من الجريمة ويتمثل ذلك فى عدة أمور :

- **تقوية الإيمان واتباع أوامر الله واجتناب نواهيه:**

إن تقوية الإيمان لدى الفرد يساعد على الاستقامة وحسن الخلق، ويحصن النفس ضد الأهواء، كما يتم سد الذرائع والوسائل المؤدية للجريمة التي ترتبط مباشرة بالغرائز الأساسية للإنسان، مع اتباع الطرق المشروعة لإشباعها.

- **الابتعاد عن قرناء السوء:**

إن الابتعاد عن الأشخاص الذين يؤثرون بشكل سلبي على الفرد في تزيين الانحراف وتحسينه يعتبر أمرًا أساسيًا في الوقاية من الجريمة.

- **التعاون مع أجهزة الأمن:**

يعد التعاون مع أجهزة الأمن من خلال البلاغ عن أي مخالفات أمنية خطوة إيجابية لمحاصرة الجريمة يجب أن يكون المواطنون صادقين في إبلاغهم بالمعلومات أو تقديم الشهادات عند الحاجة إليها، مما يساعد في تحقيق العدالة وتحديد الجاني ومساعدة المجني عليه، كما يجب التقيد بالقوانين وترسيخ احترام الأنظمة. (مباركية، غريبي، ٢٠٢٠، ص ١٥١-١٥٢)

٣- دور المؤسسات الدينية في مواجهة الجريمة:

لا شك أن الإسلام عندما يعالج قضية مكافحة الجريمة لدى الأفراد يتناول الموضوع بعمق أكبر من القوانين الوضعية، حيث تركز القوانين الوضعية على التجريم والعقاب فقط، بينما تسعى الشريعة الإسلامية إلى التربية والإصلاح مع التركيز على الوقاية والعلاج، من هنا تنبع الحاجة الملحة لمكافحة الجريمة، حيث

يمكن للعلماء الموثوقين بعلمهم أن يغرسوا القيم والمبادئ الصحيحة التي تمكن من مواجهة الجرائم، بالإضافة إلى دور المسجد في التوعية والإرشاد حول خطورة ارتكاب الجرائم على استقرار المجتمع وأمنه. (مباركية، غريبي، ٢٠٢٠، ص ١٥٣)

ويعتبر المسجد من أهم المؤسسات الاجتماعية التربوية، حيث يُعد مركزًا لنشر الوعي في المجتمع، كما يُعتبر أفضل مكان لتربية الإنسان المسلم على القيم الإسلامية، ويعمل على تعزيز روح الألفة والمحبة والأخوة بين المسلمين، وفي العصر الحديث تطور دور المسجد ليقتصر على أداء الصلوات وحلقات الذكر وتحفيظ القرآن، إضافة إلى إلقاء الخطب والمواعظ والإرشاد في أمور الدين، ويقوم المسجد بدور مهم في مكافحة الجريمة من خلال الإفتاء والوعظ والدعوة في مجال الإفتاء، ويتصدى المسجد للفتاوى المضللة ويُقيم الحجة على مخالفتها للدين الإسلامي، أما في مجال الوعظ والإرشاد فإن استجابة الناس تكون أقوى عندما يكون الإمام أو الخطيب على دراية وحكمة ، من هنا يجب تزويد المساجد بالأئمة المؤهلين علميًا وأخلاقيًا، أما في مجال الدعوة فيجب أن يسعى القائمون على المسجد إلى إظهار الصورة الحقيقية للإسلام وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي يروجها دعاة الغلو والعنف في المجتمع. (زين العابدين، ٢٠١٥، ص ٧٠١-٧٠٢)

ولا شك أن التوعية الدينية والوعظ والإرشاد هي الخط الدفاعي الأهم ضد الجرائم، لأنها تعتمد على العقيدة الراسخة واليقين المركوز في النفوس، ولتحقيق أفضل النتائج في مواجهة الجريمة يجب أن تكون التوعية ذات طابع عام يتسم بالسهولة كي يدركها العامة والخاصة، وينبغي أن تتصف بالاتصال والاستمرار والتناسب مع المخاطبين، وأن يُراعى فيها مقتضى الحال والمخاطبين ومستواهم العلمي والاجتماعي، مع تنوع الأساليب والمضامين المؤثرة، وينبغي أن تشتمل على الترغيب والترهيب، وبيان قبح الأفعال المنهي عنها وإزراءها بصاحبها، وحسن الأعمال الصالحة وكيف ترفع صاحبها بين الأهل والأصحاب، مع مراعاة عدم الإطالة المملة ولا الايجاز

المخل، ليس من الضروري أن تتسم التوعية الدينية بالمبالغة في التخويف والتهديد والوعيد، بل الأولى فيها استثارة كوامن النفس السوية من خلال إعطاء أمثلة للقدوة الحسنة والإقناع العقلي والإثارة الوجدانية، كما ينبغي تغليب أسلوب التبشير واستثارة الهمة وتقوية الإرادة، وفي مجال مواجهة الجريمة يجب أن تشمل المواعظ بيان قبح الأفعال الإجرامية وسوء عواقبها العاجلة والآجلة، وخطورتها على الجاني نفسه، وما يلحقه من غضب الله وسخطه وعقوبته العاجلة والآجلة، وما يصيبه من مكاره وخسران وسقوط من أعين الناس، وملاحقة العدالة وعقوبتها، كما يجب بيان ما يجلبه لنفسه من ذل وهوان ولأسرته من تشرد وحرمان، يجب أن يمزج ذلك مع بعث الأمل وفتح باب الرجاء والتوبة، واستثارة نوازع الخير فيه، وتبشيره بالنجاح، وإمكانية التفوق عند سلوكه السبل المشروعة لتحقيق طموحاته والوصول إلى الحياة الطيبة والعيش السعيد.(بوساق، ٢٠١٢، ص ٩٩-١٠٠)

ومن هنا نجد أن حلق تحفيظ القرآن من أعظم أسباب المناعة ضد الجرائم، فإن أثر القرآن الكريم لا يعدله شيء في شفاء النفوس، وإشاعة الخير والرحمة وحسن الخلق، والبعد عن مراتع الرذيلة ودوافع الإجرام، فإن حلق تحفيظ القرآن الكريم تترك أثراً في الناشئة لا يفارقهم أبداً، مهما طال الزمن، فهي تحفظهم وتحرسهم من التورط في الإجرام.(بوساق، ٢٠١٢، ص ١٠٢)

إجمالاً لما سبق، فإن مواجهة الجريمة واجب ديني فرضته الشرائع السماوية، كما أنها واجب اجتماعي يقع على عاتق الفرد بحكم مسؤوليته نحو المجتمع، وإذا كان هذا الواجب الديني والاجتماعي لا يفرضه قانون وضعي، إلا أنه مفروض بحكم المصلحة الخاصة والعامة للفرد والمجتمع، ولعل الممارسة الفعلية لهذا الواجب والنتائج الإيجابية التي يحققها تستطيع أن تدفع المواطنين إلى أداء هذا التكليف بأقوى مما تستطيع أن تدفعهم نصوص القانون.(علي، ١٩٩٩، ص ٢٦٦-٢٦٧)

٤- دور وسائل الإعلام في مواجهة الجريمة

يعد الإعلام وسيلة فعالة يتخذها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل توعية الرأي العام بكافة المستجدات الإيجابية أو السلبية المتعلقة بحقوق الفرد، كما تسعى هذه المنظمات من خلال هذه الوسائل الإعلامية إلى طرح أفكار وموضوعات للحوار، وإحاطة المواطنين بجميع التطورات والقضايا التي تخص حقوقهم وحرياتهم، ومراقبة الانتهاكات الواقعة عليهم مثل المعاملة القاسية للأطفال والنساء، وتشغيلهم تعسفياً، وتعريضهم للعنف، فكلها أفعال إجرامية يسعى الإعلام بوسائله التقليدية (تلفزيون، إذاعة، صحف وجرائد) والحديثة (الشبكة العالمية للمعلوماتية، وقنوات البث التليفزيوني المباشرة) إلى الحد من الجرائم ومكافحتها عن طريق تزويد الصحف والمجلات بأخبار الجرائم المختلفة، وتقديم نصائح للوقاية منها، وترغيب المجتمع في التعاون مع السلطات الأمنية لمكافحتها.(معزوز، ٢٠٢٠، ص ٥١-٥٢)

كما تلجأ وسائل الإعلام بجميع وسائلها إلى شن حملات إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعاً عن قضايا معينة، وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة في إقناع الحكومة بالاستماع لها والتوقف عن تنفيذ السياسات التي بدأت فيها خوفاً من فقدان تأييد الرأي العام، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والآراء.(عمر، ٢٠١٨، ص ١١٢)

وبالتالي، فإن وسائل الإعلام كثيراً ما تكون لها الدور الأساسي في الوقاية من الجريمة إذا رُوعِيَ في النشر كل ما يلزم لوصف مشكلة الجرائم وما يترتب عليها من آثار، مع تحديد أهم الوسائل المؤدية للوقاية منها، ولوسائل الإعلام دور في معرفة أسباب الجرائم المختلفة من خلال معرفة الاتجاه السائد بين القائمين على هذه الجرائم وتحديد موقفهم النفسي منها، كما يجب على القائمين بالإعلام عند مكافحة الجريمة أن يضعوا حلولاً للمشاكل القائمة، ويوجهوا الأفراد عبر الوعظ والدروس واللقاءات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحف والبرامج الحوارية، وبالتالي التقليل من فرص

السلوك الإجرامي، كما يجب ايضاً على القائمين على الإعلام في مجال مكافحة الجريمة التعرف على مفهوم الإرادة لدى الأفراد لكي يستطيعوا تقوية الإرادة الإيجابية، ومحاربة الإرادة السلبية التي تؤدي إلى الجريمة، ويتم ذلك بالإرشاد النفسي عبر برامج الإذاعة والتلفزيون، لذلك يجب عمل حلقات نقاش وورش عمل حول هذه الموضوعات، وكذلك تنظيم ندوات ومؤتمرات، وتوجيه رسائل إعلامية لمختلف فئات المجتمع تتعلق بمحاربة انحراف السلوك والأخلاق، والدعوة إلى الانضباط بالتعريف بالعقوبات الشديدة التي سيتعرضون لها.(مباركية، غريبي، ٢٠٢٠، ص ١٥٦)

٥- دور المؤسسات التربوية في مواجهة الجريمة

تعتبر المؤسسة التربوية من المؤسسات التي تتحمل مسؤولية تنشئة الفرد وضبط سلوكه، حيث تقوم بوظائف عديدة أهمها استيعاب القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وغرسها في الناشئة، وإنشاء نماذج اجتماعية جديدة، وتطوير أساليب الحياة الاجتماعية بما لا يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة، والتطوير والإبداع في الفكر والسلوك الفردي والاجتماعي لضمان مواكبة التطور والتغيير في مجال مواجهة الجريمة، كما تستطيع المؤسسة التربوية دفع الفرد للتعلم الذاتي الصحيح وحل ما قد يواجهه من مشكلات، وحثه على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي وفق القيم الاجتماعية السائدة، كما يتعين على المؤسسة التربوية تحقيق التوازن النفسي لدى الطالب وتهذيب نفسه نحو البناء المثمر لا الهدام الذي يحقق مصالحه ومصالح المجتمع، ومن خلال هذا تكسب الطالب مهارات ومعارف لمقاومة الجرائم، ويعتقد أن قيام المؤسسة التربوية بوظائفها في مجال مواجهة الجريمة سيخفف من الآثار التي أحدثتها الجرائم المختلفة، وتساعد هذه المؤسسة في منع حدوث الجريمة مستقبلاً.(زين العابدين، ٢٠١٥، ص ٧٠٠-٧٠١)

ضرورة أن يكون المربي والمعلم قدوة حسنة لتلاميذه:وضعت برامج خاصة بالمدرسين نحو تحقيق الأهداف وتعميق دور المؤسسات التعليمية لمواجهة الجريمة،

وذلك من خلال تطوير وسائل العمل، ونشر الثقافة، وتأكيد ضرورة مشاركة الآباء وتمكينهم من إبداء آرائهم بشأن هذه البرامج.(معزوز، ٢٠٢٠، ص ٥٠)

ضرورة تضمين المنظومة التربوية منهجاً لمواجهة الجريمة:يجب أن يتضمن المنهج التربوي لمواجهة الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر، والتوسل إلى ذلك بجميع الوسائل التربوية المادية والفكرية، الحسية والمعنوية، والمعول عليه في ذلك هو التوجيه بما يقنع العقل ويرضي القلب بخطر الجرائم وضررها، ومقاومة بواعثها ودوافعها بالبدائل الصالحة، ويجب العمل على جعل بيئة المدرسة نقية طاهرة، خاصة من المهيجات الجنسية وجميع المسكرات المغيبة للعقل أو المؤثرة على الإدراك، سواء كانت مأكولة أم مشروبة أم مشمومة أم محقونة،كما يجب مواجهة الشذوذ الفكري والانحراف العقدي، والغلو والتطرف والتعصب المذهبي والطائفي والسياسي، والغزو الفكري، ومعاندة ومصادمة القطعيات والأصول الراسخة في ضمير الأمة واعتقادها، لأن هذا النوع من الانحراف قد يفضي إلى شر مستطير وهول عظيم، قد يتخذ صوراً من العنف والإجرام والقسوة والفظاعة، مما يجعل الجرائم العادية أهون وأرح،وعليه يجب أن تعمل المدرسة بجد وحكمة على منع التلوث الفكري، سواء كان فكراً غازياً أم مرضياً، والتوسل إلى تحقيق السلامة من إضلال العقول وانحراف الضمائر بكل الطرق الشرعية من تعليم وتربية، وينبغي نشر منهج الوسطية السمحة الذي يلتزم به الجميع، مع تحصين الشباب بالنقل الصحيح والعقل الصريح، وإشاعة الاعتدال، واحترام الرأي الآخر، وإعذار المخالف، والتوجيه باحترام النظام وطاعة ولاة الأمر، وعدم الخروج عليهم، كما يجب تشجيع الحوار البناء الخالي من التشنج والتعصب، مع احترام حقوق الأقليات والاعتراف بالخصوصيات المشروعة واحترام ثوابت الأمة.(بوساق، ٢٠١٢، ص ١١٤-١١٥)

تقديم خدمات تثقيفية وترفيهية لأطفال الشوارع:في هذا الشأن، تعمل بعض الأحزاب والنقابات العاملة على محاولة حل مشكلة أطفال الشوارع من خلال تقديم برامج

لتثقيف وترفيه هذه الفئة المحرومة اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم تحويلهم إلى أطفال طبيعيين أسوياء في المجتمع، لا يقبلون على ممارسة السلوك الإجرامي.

تقديم العون والمساعدة لأسر أطفال الشوارع لسد منابع التفكك الأسري:تستطيع منظمات المجتمع المدني خاصة الغير حكومية منها القيام بدور فعال في إنجاز المشروعات التي تعمل على رفع مستوى المعيشة للأسرة مع أفرادها، فتقوم هذه المنظمات باستثمار كافة إمكانياتها لإحداث التغيير في حياة الأسرة الفقيرة إلى الأفضل، وذلك للحد من التفكك الأسري الذي يؤدي بالأطفال إلى اللجوء إلى الشارع، ومن ثم ممارسة السلوك الإجرامي.(سالم، ٢٠١٧، ص ١٤٤)

٦- دور الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية فى مواجهة الجريمة

تعتبر الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية من الهيئات التى تلعب دوراً بارزاً فى مواجهة ومكافحة الجريمة ، ويرجع ذلك لقدرتها على غرس قيم احترام حقوق الانسان وما تشكله من ضوابط للتقيد بتعاليم القانون ، ولها خصائص هامة هى أن أعضاؤها من صفوة المتخصصين وقيادات المجتمع المحلى ، ولها من القدرة على التأثير فى الجماهير وتقدم أعمالاً للمكافحة من الجرائم المختلفة بتكلفة منخفضة واقتصادية بكل المقاييس ، والغرض من إنشاء بعض المؤسسات الاجتماعية هو حماية الافراد من كل الاعتداءات الماسة بسلامتهم وحرياتهم ، ويعملون باستمتاع ويقدمون بلا حدود ، ويعد الدور الذى تقوم به المؤسسات الاجتماعية فى ترسيخ وتنمية الوعى الأمنى لدى المواطنين بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة ، وتحفيزهم على المشاركة فى مكافحة الجريمة بكل السبل ومواجهة كل التحديات الطارئة فيها ، وذلك فى إطار من الموضوعية ما يؤدى لتهيئة رأى عام مستنير قادر على تنمية حس المواجهة والمكافحة من الجرائم ، والقيام بمساندة معظم الإجراءات والممارسات الهادفة لحماية الافراد من الوقوع فى الجريمة.(مباركية، غريبى،٢٠٢٠،ص ١٥٢)

المحور الثالث: تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري

تعرف التحديات بأنها الأشياء الصعبة التي يكتنفها شيء من الغموض، مما يحول دون فاعلية تحقيق الأهداف، ويؤدي إلى فجوة ما بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي، فتعاني الكثير من المنظمات غير الحكومية من العديد من الصعوبات والتحديات، بدءاً بالصراع حول المصطلحات والمفاهيم التي لا يزال يواجهها تحدٍ في استيعابها ضمن منظومة المفاهيم، ومن أبرز هذه المصطلحات (المجتمع المدني)، حيث يعتبره بعض التيارات الإسلامية والمتشددة مصطلحاً مشبوهاً وفاسداً، بينما يرى بعض التيارات القومية واليسارية أنه مشروع ومخطط استعماري غربي مستتر لا يتلاءم مع الواقع ويتعارض مع القيم والمعتقدات.

ومن التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في العالم العربي بشكل خاص، وجود قوانين وتشريعات واضحة تحظر عليها العمل السياسي. ويرى سالمون (Lester M. Salamon)أن ما يصيب المؤسسات البيروقراطية من تثاقل مفرط وروتين معقد وافتقار إلى التنسيق وعدم الاستجابة السريعة قد يصيب الجمعيات الأهلية، خاصة كلما اتسع نطاقها وتشعبت مهامها، فهي تواجه العديد من المعوقات والتحديات، وخصوصاً المعوقات الإدارية بشكل أكبر.

المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة:

١. قصور في التعاون بين الجمعيات الأهلية وبعض المؤسسات الحكومية المختصة في نفس المجال.

٢. عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة عن احتياجات الفئات المستهدفة وماهية مشكلاتها.(سالم، ٢٠١٧، ص ١٢٥)

٣. العجز فى الموارد المالية والمادية ، ونقص فى العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والمتخصصة فى تخطيط البرامج والخدمات المقدمة وإدارتها وتنفيذها.(Abu AL-Naser,2007,p22)

٤. غياب تقسيم العمل وعدم تأهيل العاملين للتعامل مع الأطفال، وضعف مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وعدم القدرة على تنظيم وإدارة الجهة بالكفاءة اللازمة للقيام بالدور الذي أنشئت من أجله.

٥. قلة تبادل الخبرات وغياب وجود سجل لتبادل المعلومات، وغياب الحوار المجتمعي بين الجمعيات الأهلية.(سالم، ٢٠١٧، ص ص ١٢٤-١٢٥)

٦. انخفاض نسبة المتطوعين في منظمات المجتمع المدني نتيجة لنقص الوعي والمحاذير السياسية وغيرها، وفي حالات غير قليلة، يلاحظ اتجاه أعضاء مجالس الإدارة وغيرهم لتقاضي بدل حضور اجتماعاتهم.

٧. انخفاض نسبة مشاركة الشباب، مما يعني حرمان منظمات المجتمع المدني من فرص "تجديد دمائها"والاستجابة لدواعي التغيير والتطور(حجازي، ١٩٩٥،ص ١٢٧)

٨. غياب الاهتمام من جانب الحكومات والمؤسسات المدنية بتوثيق البيانات وتحديثها أو توافر نظام معلومات حديث، نشير هنا إلى أن ما يتوافر لدى الحكومة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) هو قوائم بأسماء المنظمات

وعناوينها، بينما يغيب توافر قاعدة بيانات علمية وثيقة عن الأنشطة التفصيلية للمنظمات، ومشروعاتها، وميزانيتها، والعاملين والمتطوعين حسب النوع، وعلى الجانب الآخر تعمل المنظمات الأهلية في أغلبها بطريقة تقليدية فيما يتعلق بحفظ وتوثيق المعلومات والبيانات، بل إن البعض منها كما برز من خبرة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ليس لديها معلومات موثقة عن مسائل أساسية مثل المتطوعين والعاملين حسب النوع.

٩. القصور في الشفافية من جانب بعض مؤسسات المجتمع المدني، فالشفافية هي متطلب رئيسي لتوفير نظم معلوماتية موثقة، خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل، وقيمة التمويل، والميزانية، وغير ذلك من القضايا المالية.(قنديل، ٢٠٠٤، ص ٥)

١٠. الموارد المحدوده أحد العوامل الهامة التى تعيق نمو المجتمع المدني وهو نقص الموارد الماليه على وجه الخصوص وكثيرا ما كان الاعتماد الى حد كبير على التمويل من الجهات المانحه الاجنبيه وهذا جعل المجتمع المدني اكثر تعبيراً عن مصالح المانحين من مجتمعاتهم المحليه او مكان مخصص للفئات المستهدفه لعديد من منظمات المجتمع المدني في استعراض بعثاتهم او للقيام بأعمال خارج نطاق ولايتهم لمجرد البقاء على قيد الحياه كما ان الظروف الاقتصاديه الصعبه جعلت التمويل المحلي امرا بالغ الصعوبه (Pasha,2004,p7).

المحور الرابع: الأسس القانونية لمنظمات المجتمع المدني

يعكس البعد القانوني للمجتمع المدني تحديد العلاقة القانونية القائمة بين المجتمع المدني من جهة والدولة من جهة أخرى، فمن الواضح أن تبعية المجتمع المدني أو استقلاليته عن الدولة تتسم عموماً بالغموض، إذ يلاحظ في هذا السياق وجود ثلاثة مفاهيم متداخلة في إطار التعريفات القانونية للدولة وهي:

- **الدولة بوصفها شخصاً أو طرفاً من أطراف العلاقات الدولية:** ذلك أن أدبيات القانون الدولي تؤكد أن الدولة تملك الشخصية القانونية التي تمكنها من القيام بواجباتها وتمتعها بحقوقها.
- **الدولة بوصفها شعباً يقطن إقليماً معيناً:** وهنا تبرز فكرة المجتمع المدني، ذلك أن الشعب يضم بطبيعة الحال تنظيمات أولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة، وأخرى ثانوية كتنظيمات المجتمع المدني وجماعات المصالح.
- **الهيئة الحاكمة:** وهي تعتبر عنصراً هاماً من عناصر الدولة.

ويلاحظ أنه بينما تعكس الشخصية القانونية للدولة بعداً مجرداً حيث يتم التعامل مع عناصر الدولة كوحدة واحدة، وبالتالى يعتبر المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من الجماعة السياسية ككل، يلاحظ أن مفهومي الدولة والهيئة الحاكمة يعكسان أيضاً بعدين؛ أحدهما فلسفي والآخر اجتماعي إذاً، فعندما يتم التعامل مع الدولة على أنها شخصية قانونية، فإنه لا يمكن فصل المجتمع المدني عن الدولة، لكن عندما يتم التعامل مع الدولة على أنها هيئة حاكمة، فإن المجتمع المدني يمكن التعامل معه بوصفه كياناً مستقلاً، لا سيما إذا كانت الإيديولوجية السياسية القائمة تقر ذلك، بإختصار يتعامل فقهاء القانون الدولي مع الدولة على أنها وحدة واحدة عندما يتعلق الأمر بعلاقاتها الدولية، لكن عندما يتم التعامل مع الهيئة الحاكمة كعنصر من

عناصر الدولة، فإن المجتمع المدني يعتبر طرفاً غير حكومي. (شحادة، ٢٠١٥، ص ٣٣-٣٤)

ولا يزال قانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢م الذي يشار إليه أحياناً باسم قانون المنظمات غير الحكومية هو القانون الرئيسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني المصرية،وتراقب وزارة التضامن الاجتماعي إجراءات التسجيل وغيرها من الأمور الإدارية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، وتعتبر العديد من جوانب الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك نظام التسجيل المطلوب غير متسقة مع حقوق الحريات المكفولة لمنظمات المجتمع المدني في كل من دستور ١٩٧١م ودستور ٢٠١٢م، وكذلك المكفولة من جانب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية، التي تضمن للأفراد حق حرية تكوين الجمعيات،ويجب على الجمعية إن أرادت التسجيل أن تقدم طلباً مشفوعاً ببنود التأسيس، بما في ذلك معلومات شاملة حول مؤسسي منظمة المجتمع المدني، والأنشطة المقترحة، ونظام الحكم الداخلي، ويجب أن توافق الوزارة أو ترفض طلب الجمعيات خلال ستين يوماً، لكن الوزارة لديها سلطة تقديرية واسعة لرفض التسجيل، على سبيل المثال قد ترفض الوزارة التسجيل إذا اعتبرت أن أغراض الجمعية "تهدد الوحدة الوطنية" أو "ضد النظام العام والاتجاه العام"، كما أن الوزارة لها حق الاعتراض على تشريع معين في بنود التأسيس أو مؤسسي منظمة جمعية معينة إذا كانت تعتبرها تمثل خرقاً للقانون، وفي مثل هذه الحالة يجوز للوزارة بعد ذلك أن تطلب من المحكمة المختصة أن تصدر حكماً بناءً على هذا الرفض، ويجوز للمحكمة أن تشترط إزالة أسباب الخرق أو تعليق أنشطة المنظمة مؤقتاً، وينص القانون أيضاً على أن التعديلات التي تدخل على بنود التأسيس تخضع لموافقة الوزارة، وللوزارة أيضاً صلاحية وسلطة تقديرية واسعة لحل المنظمة، بما في ذلك حل المنظمة بناءً على نفس الأسس الغامضة التي قد ترفض التسجيل بسببها.(البرعي، رؤوف، ٢٠١٢، ص ١٤)

واصلت منظمات المجتمع المدني دعواتها في عام ٢٠١٢م إلى استبدال القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢م، فأصدرت وزارة التضامن الاجتماعي في يناير من عام ٢٠١٢م مشروع قانون منظمات المجتمع المدني الذي من شأنه أن يفرض قيوداً صارمة على المجتمع المدني، وتم إعداد مشروع قانون مختلف فيما بعد من جانب لجنة حقوق الإنسان واللجنة الدينية والاجتماعية في مجلس الشعب (أو ما يعرف بمجلس النواب في ذلك الوقت)،حافظت مشاريع القوانين هذه بشكل عام على الدور المبالغ فيه للدولة في تنظيم منظمات المجتمع المدني، وأضافت قيوداً جديدة في كثير من الحالات وفرصاً لتدخلات الحكومة في أنشطة منظمات المجتمع المدني،في الوقت نفسه تطور ائتلاف منظمات المجتمع المدني المحلي وصادق على مشروع قانونهم الأكثر تمكيناً، حضر ممثلون من منظمات المجتمع المدني المتنوعة ومن الوزارات الحكومية جلسات استماع عقدت من جانب مجلس الشورى المنحل حالياً (أو ما عرف لاحقاً بمجلس الشيوخ) في محاولة لطرح وإقرار قانون يوافق عليه جميع الأحزاب، وفي النهاية لم يتم اعتماد أي من هذه المشاريع المقترحة مع ذلك، مثل الدستور المصري الذي تم إقراره في ديسمبر ٢٠١٢م تحولاً نوعياً في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، نصت المادة ٥١ على أن "للمواطنين الحق في تأسيس الجمعيات، والمؤسسات المدنية، والأحزاب، بشرط الإعلام فقط،تعمل هذه المؤسسات بحرية، ولا يحق للسلطات أن تحلهم أو تحل هيئاتهم الإدارية بدون حكم محكمة على النحو الذي يحدده القانون" نظرياً، تكفل هذه الحقوق لمنظمات المجتمع المدني درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، ومع ذلك فإن جميع القوانين الحالية التي تحكم منظمات المجتمع المدني ينبغي أن تتغير لتتسق مع دستور عام ٢٠١٢م. (البرعي، رؤوف، ٢٠١٢، ص ١٥)

كما دعت الأمم المتحدة التي تعاملت مع الجريمة والعدالة الجنائية لأكثر من خمسين سنة إلى إعطاء أهمية كبرى للوقاية الميدانية من الجريمة وليس مقتصرًا على

الوقاية النظرية، فقد ابتدأت الأمم المتحدة في اتجاه الوقاية من الجريمة في الخطة الأولى خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٠م، وقد كانت خطة خماسية، أما الخطة الثانية فقد بدأت في سنة ١٩٨٥م إلى سنة ١٩٨٨م، وقد صاحبت هذه الخطط العديد من الدراسات والمعالجات والطرق العلمية الميدانية والأساليب المتطورة في الوقاية من الجريمة، كما بذلت الأمم المتحدة جهدها في معرفة الاستراتيجيات الأولية والثانوية في كيفية الوقاية من الجريمة في الميدان، ومن ثم تم تعريف الاستراتيجيات والتي يقصد بها الترتيبات والتدابير والإجراءات، وهنا انتقلت إلى الاستراتيجيات الثانوية غير المباشرة، والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع وقياس مدى انعكاساتها على التقليل من الجريمة ومعدلاتها.

ومن ثم تبنت الأمم المتحدة الاستراتيجيات الأولية المباشرة والاستراتيجيات غير المباشرة في الوقاية من الجريمة وكيفية التأثير على معدلات الجريمة في المجتمعات أهمها:

- زيادة الاهتمام بالفئات المعرضة لارتكاب الجريمة والوقوع فيها، والفئات المعرضة للسلوك الجانح.
- الحد من الظروف أو الشروط التي تؤدي بدورها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي والوقوع فيه.

ومن الأساليب غير المباشرة:

- تحسين الظروف السكنية للأفراد.
- توفير وتحسين المستوى الغذائي.
- القضاء على البطالة وتحسين ظروف التشغيل.
- تحسين مستوى الرواتب والمعاشات.
- تحسين برامج الضمان الاجتماعي ومحتوياتها.

بعد ذلك أشارت الدول النامية والمتقدمة أيضاً إلى المشاركة الأهلية في الوقاية من الجريمة إضافة إلى الاستراتيجيات والتدابير والإجراءات الوقائية السابقة، غير أنه لا يوجد تعاون واتفاق في الدول النامية، حيث يُعتقد بأن المشاركة الأهلية هي تنشيط وتحديث الدوريات الأمنية وزيادة التعاون بين أفراد الشرطة والمواطنين، بينما تعدت الدول الصناعية المتقدمة في إحداث تنشيط للجمعيات الأهلية، وعمل جمعيات للأحياء والضواحي السكنية، والحث على المساهمة في الوقاية من الجريمة. (العواملة، الرحامنة، ٢٠٢٢، ص ٢٥٩-٢٦٠)

صدور قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م

لقد عبر هذا القانون عن انتهاج الدولة المصرية لرؤية وفلسفة جديدة تجاه منظمات المجتمع المدني، تقوم على تحفيز آليات الربط الهيكلي بين أدوار المنظمات الأهلية ومسؤولياتها، وأولويات الدولة واحتياجاتها، وتعزيز الدور التنموي للجمعيات الأهلية والمبادرات الفردية، وتعزيز ثقافة التطوع، ومواكبة المعايير الدولية الحاكمة لمثل هذه التشريعات؛ مما يسهم في توفير شراكة حقيقية للمجتمع المدني في عملية التنمية جنبًا إلى جنب مع القطاعات الحكومية، وقد كانت القوانين المنظمة للعمل الأهلي السابقة على هذا القانون تحرص بالأساس على تنظيم علاقة الدولة بالجمعيات، وليس علاقة الجمعيات بالمجتمع كما يجب أن تكون،وأصبحت شراكة المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي رسمتها رؤية مصر ٢٠٣٠م مما تعول عليه القيادة السياسية في السنوات المقبلة. (أبو العنين، ٢٠٢٢، ص ٩٧١)

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١. منهجية الدراسة:

أ. نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسة الوصفية Descriptive التي تسعى إلى تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها عن دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة داخل المجتمع المصري، ولعل المنهج المستخدم فى هذه الدراسة هو المنهج الوصفي Descriptive method.

ب. أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة مناسبة للدراسة، نظرًا لما تمليه طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها الأساسية،حيث تم بناء استبانة على جزئين، يحتوي الجزء الأول على البيانات الأساسية مثل: (اسم المنظمة، النوع، العمر، المسمى الوظيفي، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)،أما الجزء الثاني فيضم ثلاثة مجالات:

المجال الأول: يتعلق بالخدمات التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها.

المجال الثاني: يتعلق بالبرامج التي تقدمها المنظمة للحد من الجريمة والوقاية منها.

المجال الثالث: يتعلق بالمعوقات التي تواجهها المنظمة في الحد من الجريمة والوقاية منها.

وقد روعى أن يكون في نهاية كل سؤال عبارة مفتوحة لإتاحة الفرصة للمبحوثين لإضافة عبارة أو أكثر لم ترد في الاستبيان، كما روعى أن تكون الإجابات عن تساؤلات الاستبيان بإشارة (✓) أمام ما يراه المبحوث موافقًا لرأيه، وقد ترك السؤال الأخير مفتوحًا للمبحوثين للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم بشأن المعوقات والتحديات التي تواجه الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في

المجتمع المصري، وبعدما قام الباحث بإعداد الاستبانة عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، وبعد أخذ الملاحظات القيمة التي أبداها هؤلاء المحكمون، تم إجراء اختبار صدق الأداء، ثم قام الباحث بعد ذلك بإجراء تجربة استطلاعية Pre–Test للاستمارة في صياغتها الأولى، وبعد عشرين يومًا، تم إعادة تطبيقها مرة ثانية للتأكد من ثبات الأداء،ومن هنا تم تطبيق اختبار صدق الأدوات وثباتها.

٢. مجتمع وعينة الدراسة:

أ.مجتمع الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة في المنظمات غير الحكومية المعنية في الحد من الجريمة والوقاية منها(منظمات المجتمع المدنى) وتم اختيار ثماني منظمات غير حكومية ، بمحافظتى (القاهرة والقليوبية) وقد أخذ الباحث في اعتباره عند تحديد المنظمات غير الحكومية محل الدراسة تصنيفها وفقًا لأنشطتها الرئيسية ومهامها الاجتماعية.

وتم تحديد المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية من المنظمات الغير حكومية بمحافظتي القاهرة والقليوبية، نظرًا للأسباب التالية:

- محافظة القليوبية لكونها مقر إقامة الباحث.
- محافظة القاهرة نظرًا لتعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني بها.

وجاء اختيار الباحث لهاتين المحافظتين كمجتمع أصلي للدراسة، وذلك لأنه سيساعد إلى حد كبير على تحقيق التمثيل المتكافئ لمختلف النوعيات الخاصة بمفردات العينة من العاملين بمنظمات المجتمع المدني بالمحافظتين، كما أن طبيعة وخصائص أفراد العينة تتطلب من الباحث الكثير من الوقت والجهد في تعريفهم بطريقة الإجابة على بنود الاستبانة، وبالتالي يصعب على الباحث إجراء الدراسة الميدانية في مدن ومحافظات أخرى غير محافظتي القاهرة والقليوبية.

ب. عينة الدراسة

استخدم الباحث العينة العمدية وذلك بالتطبيق على بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني بمحافظتي (القاهرة والقليوبية)، كما اهتمت الدراسة بتحديد قيادات العمل التطوعي الذين لديهم أدوار بارزة في مجال العمل الأهلي، وذلك وفقًا لدرجات تعليمهم وأوضاعهم المهنية المختلفة. البالغ عددهم (٩٠) موظفًا موزعين ما بين: (مدير عام، مدير مشروع، مدير إدارة، محامي، رئيس جمعية).

٣. تطبيق أداة الدراسة:

قام الباحث بتطبيق الاستبانة على النحو التالي:

أ. تم توزيع الاستبانة بصورة شخصية على كل أفراد العينة (العاملين بمنظمات المجتمع المدني) تلافياً لأي مشاكل عند التطبيق.

ب. وضح الباحث لأفراد العينة كيفية الإجابة على عبارات الاستبانة.

ت.تم تطبيق الاستبانة على عينة من الأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظتي القاهرة والقليوبية.

٤. مجالات الدراسة

انحصرت مجالات الدراسة في ثلاثة مجالات كما يلي:

المجال البشرى : طبقت هذه الدراسة على العاملون فى المنظمات غير الحكومية من (مدير عام ، مدير مشروع ، مدير ادارة ، محامى ، رئيس جمعية) وتحديداً المنظمات غير الحكومية والمختصة فى الحد والوقاية من الجريمة فى المجتمع المصرى ، وكان عددهم ٩٠ ممن يعملون فى تلك المنظمات

المجال المكانى: أجريت الدراسة على المنظمات الغير حكومية المعنية بالحد والوقاية من الجريمة فى المجتمع المصرى وتم اختيار ثماني منظمات غير حكومية ، وقام الباحث بأختيار منظمات المجتمع المدنى كمجال جغرافى للبحث ، وتم إختيار هذه المنظمات بإتباع عدة معايير نذكر منها:

- **أن هذه المنظمات هي من أكثر التنظيمات المجتمعية التي تهتم بمواجهة الجريمة، حيث تنظم العديد من الفعاليات والبرامج والأنشطة المناهضة لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.**
- **أن هذه المنظمات لها مقر ومعترف به قانونيًا من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التضامن الاجتماعي.**
- **فضلاً عن تبنيها أدوارًا علاجية لمرتكبي الجرائم المختلفة، وكذلك أدوارًا وقائية وتنموية لرفع مستوى وعي أفراد المجتمع بالآثار السلبية لتلك الظاهرة والحد من خطورتها.**

وفيما يلي عرض للتاريخ الاجتماعي وميادين العمل وأهم الأنشطة لطائفة مختارة من منظمات المجتمع المدني التي ضمتها الدراسة الميدانية:

١. **جمعية الشبان المسلمين:** أنشئت جمعية الشبان المسلمين فرع بنها بمحافظة القليوبية، رقم الإشهار (٧٣) لعام ١٩٦٦م. وهي مؤسسة اجتماعية تنموية تهدف إلى خدمة المجتمع المحلي وتنمية أفراده في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية.

٢. **جمعية نادي أعضاء هيئة التدريس ببنها:**أنشئت جمعية نادي أعضاء هيئة التدريس ببنها بمحافظة القليوبية، رقم الإشهار (٤٣٦) لعام ١٩٨٤م ، التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي، وتقدم العديد من الخدمات الثقافية والتعليمية والدينية والمساعدات الاجتماعية وحماية البيئة.

٣. **نقابة المهن الاجتماعية بمحافظة القليوبية:**أنشئت نقابة المهن الاجتماعية بمحافظة القليوبية بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٧٣م. وتختص بممارسي المهن

الاجتماعية والنفسية، وتعمل على التصدي للجريمة من خلال ورش العمل والندوات.

٤. **جمعية المحافظة على القرآن الكريم:**أنشئت جمعية المحافظة على القرآن الكريم برقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦م، التابعة لإدارة حلوان للشؤون الاجتماعية، وتعمل في مجال الأعمال الخيرية والاجتماعية والرعاية الأسرية والمساعدات الاجتماعية.

٥. **جمعية الهلال الأحمر بمحافظة القليوبية:**أنشئت جمعية الهلال الأحمر بمحافظة القليوبية برقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦م، التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتهدف إلى خدمة المجتمع المدني في الأزمات والعمل على تقديم الدعم الاجتماعي والمهارات للشباب والأسر.

٦. **الجمعية الشرعية بمحافظة القليوبية:**أنشئت الجمعية الشرعية بمحافظة القليوبية برقم (٢٥٣) لسنة ١٩٧٦م تعمل على نشر التعاليم الدينية الصحيحة وتقديم الخدمة الصحية بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى رعاية الأيتام والفتيات اليتيمات ومنع السلوك الإجرامي، تيسير زواج الفتيات اليتيمات

٧. **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية:**تأسست في القاهرة عام ٢٠٠٢م، وتعمل على مواجهة قضايا العنف والجريمة، وتقديم الدعم القانوني لضحايا الجريمة.

٨. **مركز عدالة للحقوق والحريات:**تأسس في القاهرة عام ٢٠١٤م، ويعمل على تعزيز العدالة القانونية ومكافحة الفساد والجريمة، ويدعم حقوق الإنسان.

المجال الزمني:

انقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الاستطلاعية.**
- **مرحلة إعداد وتصميم دليل الاستبيان.**
- **مرحلة جمع البيانات وتحليلها.**

حيث استغرق المجال الزمني لمراحل الدراسة الميدانية الفترة من يناير ٢٠٢٤ إلى يوليو ٢٠٢٤.

جدول (١) مقياس ألفاكرونباخ لمقياس دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى

	عدد العبارات	ثبات ألفاكرونباخ
لمقياس دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى	٥٠	٠,٩١

بلغت قيم معاملات ألفا كرونباخ ٠.٩١، وهي قيمة جيدة جداً للثبات، وذلك بحسب مقياس نانلي الذي اعتمد ٠.٧٠ كحد أدنى للثبات. **(جدول ١)**.

جدول (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة على العاملين فى منظمات المجتمع المدنى فى محافظتى (القاهرة والقليوبية)

العينة	العدد	ن العينة
النقابات	١٣	١٤٪
الجمعيات	١٩	٢١٪
المؤسسات الرياضيه	١٠	١١٪
المؤسسات التعليمية	١٤	١٦٪
المؤسسات الدينية	١٦	١٨٪
المؤسسات الثقافية	١٨	٢٠٪
المجموع	٩٠	١٠٠٪

ويتضح لنا بجلاء تنوع منظمات المجتمع المدني محل الدراسة، وكذلك أيضًا تنوع أفراد عينة الدراسة من العاملين بمنظمات المجتمع المدني في إطار العمل التطوعي في مجتمع الدراسة، كما تشير البيانات الأولية، حيث بلغت النسبة الأكبر للعاملين بالجمعيات المختلفة وعددهم (١٩)، تليها العاملين في المؤسسات الثقافية وكان عددهم (١٨)، ثم تليها العاملين في المؤسسات الدينية وعددهم (١٦)، وتليها العاملين في المؤسسات التعليمية وعددهم (١٤)، ثم تليها العاملين في النقابات المختلفة وعددهم (١٣)، وتليها العاملين في المؤسسات الرياضية المختلفة وعددهم (١٠)، ويبلغ العدد الإجمالي لهؤلاء العاملين (٩٠).

ثامناً: الخصائص العامة لعينة الدراسة:

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٩٠) من العاملين فى منظمات المجتمع المدنى ، حيث قام الباحث بتطبيق الإستبانة على أفراد العينة ، وفيما يلى وصف عينة الدراسة:

جدول (٣)البيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة

٣–النوع				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ذكر	66	73.3	1.73	0.44
أنثي	24	26.7		
المجموع	90	100.0		
٤–العمر				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
من ٢٥ الى ٤٠	84	93.3	1.07	0.25
من ٤٠ الى ٦٠	6	6.7		
المجموع	90	100.0		

تشير البيانات الواردة في (جدول٣) إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الذكور بنسبة ٧٣.٣٪، يليها الإناث بنسبة ٢٦.٧٪، وهذا يدل على ارتفاع نسبة الإداريين الذكور بين أفراد العينة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(فدى فؤاد)** في أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور، وهم من أعضاء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدني التي تعمل جاهدة على مواجهة الجريمة بكافة أشكالها في المجتمع المصري (فؤاد، ٢٠٢٢)، كما أن معظم أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية من (٢٥–٤٠) عامًا بنسبة بلغت ٩٣.٣٪، ثم تليها الفئة العمرية من (٤٠–٦٠) بنسبة بلغت ٦.٧٪.

جدول (٤)تابع البيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة

٥- المسمى الوظيفى				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اخصائي اجتماعي	18	20.0	3.17	1.64
متطوع	15	16.7		
باحث اجتماعي	27	30.0		
رئيس جمعية	3	3.3		
عضو هيئة تدريس	18	20.0		
موظف	9	10.0		
المجموع	90	100.0		
٦- الحالة الاجتماعية				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اعزب	48	53.3	1.53	0.67
متزوج	39	43.3		
مطلق	3	3.3		
المجموع	90	100.0		

ويتبين من خلال جدول(٤) أن معظم أفراد العينة يعملون في مهنة باحث اجتماعي بنسبة ٣٠٪، يليها مهنة أخصائي اجتماعي بنسبة ٢٠٪، تتساوى معها في النسبة نفسها مهنة عضو هيئة تدريس بنسبة ٢٠٪، وأن معظم أفراد العينة من العزاب بنسبة بلغت ٥٣.٣٪، تليها فئة المتزوجين بنسبة بلغت ٤٣.٣.%

يسمح لنا العرض السابق بتقديم ملاحظة أساسية مفادها تنوع الشرائح المهنية التي تتشكل منها قيادات العمل التطوعي في مجتمع الدراسة، ومن المؤكد أن هذه الفئات برغم تنوعها شكلت لنا عونًا عند تحليل دور منظمات المجتمع المدني في

مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، والواقع أن الدور الذي تلعبه هذه القيادات داخل تلك المنظمات يشكل بعدًا هامًا في تحليل الدراسة الميدانية، نظرًا لما يؤديه هذا الدور من أهمية بالغة من جانب، وطبيعة الممارسة الأهلية التي يقوم بها تلك الشرائح المهنية من جانب آخر.

جدول (٥)تابع البيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة

٧-المؤهل الجامعى				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
بكالوريوس	60	66.7	1.33	0.47
دراسات عليا	30	33.3		
المجموع	90	100.0		
٨-التخصص				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
قانون	3	3.3	3.57	1.34
فلسفة	3	3.3		
اجتماع	63	70.0		
تربية خاصة	3	3.3		
غير ذلك	18	20.0		
المجموع	90	100.0		

تشير البيانات الواردة من (جدول٥) إلى أن معظم أفراد العينة حاصلون على مؤهل عالي (بكالوريوس) بنسبة بلغت ٦٦.٧٪، بينما باقي أفراد العينة حاصلون على دراسات عليا بنسبة بلغت ٣٣.٣٪، كما تشير البيانات الواردة من الجدول إلى أن معظم أفراد العينة تخصصهم العلمي "اجتماع" بنسبة بلغت ٧٠٪، وهذا راجع إلى أن المؤسسات المعنية بمواجهة الجريمة في المجتمع المصري، أغلب العاملين بها من تخصص علم الاجتماع، لاهتمامهم بالقضايا المجتمعية ودراستها وتحليلها والخروج منها بالحلول والنتائج المناسبة للقضاء على أغلب المشكلات التي تعاني منها أغلب المجتمعات ،ويتضح ايضاً ان باقي أفراد العينة، من تخصصات أخرى تتراوح ما بين

(القانون، والفلسفة، والتربية الخاصة، وغيرها من التخصصات المعنية بدراسة ومواجهة المشكلات الاجتماعية وسبل حلها).

جدول (٦)تابع البيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة

٩- سنوات الخبرة				
	ك	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١٠ سنوات فأكثر	78	86.7	1.13	0.34
١٥ سنوات فأكثر	12	13.3		
المجموع	90	100.0		

ويتضح من خلال جدول(٦) أن معظم افراد العينة الذين لديهم خبرة من ١٠ سنوات فأكثر تبلغ نسبتهم نحو ٨٦,٧٪ ، يليهم فى المركز الثانى عدد افراد العينة الذين لديهم خبرة ١٥ سنه فأكثر تبلغ نسبتهم نحو١٣,٣٪.

المبحث الثانى

جدول(٧)الخدمات التى تقدمها المنظمة للوقاية من الجريمة فى المجتمع المصرى

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١٠- تقدم المنظمة الخدمات الاجتماعية للوقاية من الجريمة	69	76.7	6	6.7	15	16.7	90	100.0	1.40	0.76
١١- تشجع المنظمة أفراد المجتمع على الاعمال التطوعية لخدمة المجتمع والبيئة	69	76.7	3	3.3	18	20.0	90	100.0	1.43	0.81
١٢- تقدم المنظمة الخدمات القانونية لعينة البحث	54	60.0	12	13.3	24	26.7	90	100.0	1.67	0.87
١٣- تقدم المنظمة الرعاية الصحية لعينة البحث	60	66.7	6	6.7	24	26.7	90	100.0	٠1.6	0.88
١٤- تقدم المنظمة الرعاية النفسية لعينة البحث	51	56.7	9	10.0	30	33.3	90	100.0	1.77	0.92

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط	الإنحراف
١٥- تتعاون المنظمة مع رجال الدين فى تقديم المواعظ والحكم المطلوبة للأفراد للحد من انتشار الجريمة فى المجتمع	48	53.3	12	13.3	30	33.3	90	100.0	1.80	0.91
١٦- تشارك المنظمة افراد المجتمع فى الاحتفالات الدينية المختلفة	60	66.7	3	3.3	27	30.0	90	100.0	1.63	0.92
١٧- تتعاون المنظمة مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها	45	50.0	15	16.7	30	33.3	90	100.0	1.83	0.90
١٨- تتعاون المنظمة مع المنظمات الغير حكومية للحد من الجريمة والوقاية منها	51	56.7	18	20.0	21	23.3	90	100.0	1.67	0.83
١٩- تتعاون المنظمة مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها	66	73.3	3	3.3	21	23.3	90	100.0	1.50	0.85

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط	الإنحراف
٢٠- تتعاون المنظمة مع المجتمع المحلى للحد من الجريمة والوقاية منها	60	66.7	3	3.3	27	30.0	90	100.0	1.63	0.92
٢١- تعتمد المنظمة على وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعى فى الحد من الجريمة والوقاية منها	٣٣	٧.٣٦	27	30.0	٣٠	٣.٣٣	90	100.0	2.03	0.84
٢٢- تعتمد المؤسسه على توعية الاسره فى الحد من الجريمة والوقاية منها	48	53.3	21	23.3	21	23.3	90	100.0	1.70	0.83
٢٣- تتعاون المؤسسة مع رجال الاعمال لمواجهة الجريمة	24	26.7	٣٦	٤٠.٠	٣٠	٣٣.٣	90	100.0	2.13	0.81
٢٤-تنشئ المؤسسة خطاً ساخناً لتلقى شكاوى أعمال الجريمة فى المجتمع والعمل على مواجهتها	36	40.0	45	50.0	9	10.0	90	100.0	1.70	0.64

أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالتساؤل الأول أن الفقرة (١٠) أشارت إلى الدور الذي تقوم به المنظمة بتقديم الخدمات الاجتماعية للحد من الجريمة والوقاية منها، وتعدّ أعلى الفقرات موافقة بنسبة بلغت ٧٦.٧٪، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (١١) التي أكدت على تشجيع المنظمة لأفراد المجتمع على الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع والبيئة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(غادة عبدالرحمن)** في تقديم منظمات المجتمع المدني المساعدات للأسر المحتاجة **(الفهادي، ٢٠١٣)**، وتتفق أيضًا مع ما توصلت إليه دراسة **(زياد، بان)** في أن مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن تكوينات مؤسسية تقوم على أساس فكرة الطوعية في الانضمام إليها وأيضًا في خدمة المجتمع والبيئة.

واحتلت المرتبة الثانية الفقرة (١٩) التي أشارت إلى تعاون المنظمة مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت ٧٣.٣٪، واتفقت هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة **(العواملة، الرحماني)** في تعاون منظمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية الحكومية داخل البلاد ومنها أجهزة الشرطة، بينما احتلت الفقرة (١٣) التي تنص على تقديم المنظمة الرعاية الصحية لعينة البحث والتي بلغت نسبتها ٦٦.٧٪، واحتلت المرتبة الثالثة، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (١٦) التي أكدت على مشاركة المنظمة لأفراد المجتمع في الاحتفالات الدينية المختلفة، كما تتساوى أيضًا معها الفقرة (٢٠) التي تبين من خلالها تعاون المنظمة مع المجتمع المحلي للحد من الجريمة والوقاية منها.

بينما احتلت المرتبة الرابعة الفقرة (١٢) التي أوضحت تقديم المنظمة للخدمات القانونية لعينة البحث بنسبة بلغت نحو ٦٠٪، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(زياد، بان)** في نشر الوعي القانوني لدى المواطن (سمير، غانم، ٢٠١٨)، وتتفق أيضًا معها دراسة **(Nalyvaiko)** في تعزيز إعلام المواطنين بتنفيذ العمل التثقيفي القانوني بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتليها في المرتبة

الخامسة الفقرة (١٤) التي أكدت أيضًا على تقديم المنظمة الرعاية النفسية لعينة البحث، ولكن بنسبة بلغت نحو ٥٦.٧٪، وتساوت معها أيضًا الفقرة (١٨) في تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(العواملة، الرحماني)** في تعاون منظمات المجتمع المدني مع الجهات غير الحكومية لمكافحة الجريمة بكافة أنواعها.

وتحتل المرتبة السادسة الفقرة (١٥) التي أشارت إلى تعاون المنظمة مع رجال الدين في تقديم المواعظ والحكم المطلوبة للأفراد للحد من انتشار الجريمة في المجتمع، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٢٢) في اعتماد منظمات المجتمع المدني على توعية الأسرة للحد من انتشار الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت ٥٣.٣٪ ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(غادة عبد الرحمن)** في أن تدعيم البيئة الأسرية والتشديد على العلاقات الأسرية الناجحة أحد أهم إجراءات الوقاية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني للوقاية من الجريمة (الفهادي، ٢٠١٣)، وتتفق أيضًا هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (**Olubunmi**) في تثقيف الأسرة منعًا لتعرضهم لخطر الاتجار بهم.

تليها الفقرة (١٧) التي تبين من خلالها تعاون المنظمة مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت ٥٠٪ واحتلت المرتبة السابعة، وتساوت معها في المرتبة نفسها والنسبة ذاتها الفقرة (٢٤) التي أكدت على عدم وجود خط ساخن بالمنظمة لتلقي شكاوى أعمال الجريمة في المجتمع والعمل على مواجهتها،اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(العواملة، الرحماني)** في أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في الحد من الجريمة والوقاية منها من خلال التعاون مع الجهات الدولية الحكومية، بينما احتلت المرتبة الثامنة الفقرة (٢٣) التي أكدت على عدم تعاون رجال الأعمال مع المنظمة لمواجهة الجريمة بنسبة نحو ٤٠٪، تليها الفقرة (٢١) التي تبين من خلالها اعتماد المنظمة على وسائل الإعلام

ومواقع التواصل الاجتماعي في الحد من الجريمة والوقاية منها، واحتلت المرتبة التاسعة بنسبة بلغت ٣٣.٣٪ ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(هالة عبد العظيم)** في تنظيم منظمات المجتمع المدني الحملات الإعلامية من خلال أجهزة الإعلام لنشر الوعي داخل المجتمع بمخاطر الجريمة في المجتمع.

ونستنتج مما سبق تعدد الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري، حيث تقدم المنظمات الخدمات الاجتماعية للحد من الجريمة، كما تشجع المنظمات أفراد المجتمع على الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع والبيئة، ومن ضمن أيضًا هذه الأدوار تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها، كما تتعاون منظمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية الحكومية داخل البلاد ومنها أجهزة الشرطة لمواجهة الجريمة والحد من انتشارها، كما تقدم منظمات المجتمع المدني المواعظ والحكم المطلوبة لأفراد المجتمع للحد من انتشار الجريمة، ويمكن مناقشة ذلك في ضوء ما أشارت إليه **نظرية الدور** في أنها قائمة على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات داخل المنظومة الاجتماعية، وما هي إلا مجموعة من المهام والواجبات يكون الهدف منها تحقيق متطلباتهم، ويعد ذلك نوعًا من التفاعل والمشاركة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما ينطبق على منظمات المجتمع المدني في قيامها بأدوارها المختلفة لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

جدول(٨) علاقة تقديم المنظمة لخدمات قانونية لعينة البحث بتقديم المنظمة لرعاية صحية لها

	نعم		لا		الى حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٤٥	٧٥	٠	٠	٩	٣٧.٥٠	٥٤	٦٠
لا	٣	٥	٦	١٠٠	٣	١٢.٥٠	١٢	١٣.٣٣
الى حد ما	١٢	٢٠	٠	٠	١٢	٥٠	٢٤	٢٦.٦٧
المجموع	٦٠	١٠٠	٦	١٠٠	٢٤	١٠٠	٩٠	١٠٠

كا٢ (52.31) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١)

من خلال البيانات الواردة فى **الجدول رقم (٨)** نجد أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين **تقديم المنظمة للخدمات القانونية لعينة البحث وذلك عن طريق قيام المنظمة بتقديم الرعاية الصحية لهم** وهذا من وجهة نظر المبحوثين بواقع ٧٥٪ يوافقون .

جدول (٩) علاقة تقديم المنظمة للخدمات الاجتماعية للوقاية من الجريمة بقيام المنظمة للأنشطة والبرامج التي تنمي روح الولاء والانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	54	78.26	0	0	15	83.33	69	76.67
لا	3	4.35	3	100	0	0	6	6.67
إلي حد ما	12	17.39	0	0	3	16.67	15	16.67
المجموع	69	100	3	100	18	100	90	100

كا٢ (43.91) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١)

من خلال البيانات الواردة فى **الجدول رقم (٩)** نجد أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين **تقديم المنظمة للخدمات الإجتماعية للوقاية من الجريمة وذلك عن طريق قيام المنظمة للأنشطة والبرامج التي تنمي روح الولاء والإنتماء الإجتماعي لأفراد المجتمع** وهذا من وجهة نظر المبحوثين بواقع ٧٨.٢٦٪ يوافقون .

جدول(١٠)علاقة تقديم المنظمة للرعاية النفسية لعينة البحث باسهام المنظمة فى تقوية الإيمان فى نفوس الافراد عن طريق الانشطة والبرامج

	نعم		لا		الى حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	36	75	3	33.33	12	36,36	51	56.67
لا	3	6.25	0	0	6	18.18	9	10
الى حد ما	9	18.75	6	66.67	15	45.45	30	33.33
المجموع	48	100	9	100	33	100	90	100

كا٢ (17.41) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١)

من خلال البيانات الواردة فى **الجدول رقم (10)** نجد أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية **بين تقديم المنظمة للرعاية النفسية عن طريق تقوية الإيمان فى نفوس الأفراد بمجموعة من البرامج والأنشطة** بواقع ٧٥.٠٠٪ وذلك للحد من الجريمة.

جدول (١١) العلاقة بين تعاون المنظمة مع رجال الدين فى تقديم المواعظ والحكم المطلوبة للأفراد للحد من انتشار الجريمة فى المجتمع مع تعاونها مع الجهات الدولية للحد من الجريمة والوقاية منها

	نعم		لا		الى حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	30	66.67	9	60	9	30	48	53.33
لا	3	6.67	3	20	6	20	12	13.33
الى حد ما	12	26.67	3	20	15	50	30	33.33
المجموع	45	100	15	100	30	100	90	100

كا٢ (11.59) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.05)

من خلال **الجدول السابق (11)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥ **بين مدى أهمية التعاون بين رجال الدين داخل مصر مع الجهات الدولية للحد من الجريمة** وهذا بواقع ٦٦.٦٧٪ وفقاً لرؤية عينة الدراسة

جدول(١٢)العلاقة بين تعاون المنظمة مع المنظمات الغير حكومية للحد من الجريمة والوقاية منها بتعاونها مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها

	نعم		لا		الى حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	51	77.27	0	0	0	0	51	56.67
لا	12	18.18	3	100	3	14.29	18	20
الى حد ما	3	4.55	0	0	18	85.71	21	23.33
المجموع	66	100	3	100	21	100	90	100

كا٢ (74.3) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول(12)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين تعاون المنظمة مع المنظمات الغير حكومية للحد من الجريمة والوقاية منها وذلك عن طريق تعاونها مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها** ،وهذا بواقع ٧٧.٢٧٪ وفقاً لرؤية عينة الدراسة

جدول (13) العلاقة بين اعتماد المؤسسة على توعية الاسره فى الحد من الجريمة والوقاية منها مع قيامها بتقديم البرامج التدريبية المختلفة للحد من الجريمة والوقاية منها

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	30	66.67	6	33.33	12	44.44	48	53.33
لا	12	26.67	3	16.67	6	22.22	21	23.33
إلي حد ما	3	6.67	9	50.00	9	33.33	21	23.33
المجموع	45	100	18	100	27	100	90	100

كا٢ (15.28) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول(13)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين اعتماد المؤسسة على توعية الأسرة فى الحد من الجريمة والوقاية منها عن طريق مجموعة من البرامج التى تقدمها المنظمة** ،وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ٦٦.٦٧٪.

جدول (١٤) علاقة تعاون المؤسسة مع رجال الاعمال لمواجهة الجريمة وإنشاء المؤسسة خطأ ساخناً لتلقى شكاوى أعمال الجريمة فى المجتمع والعمل على مواجهتها

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	24	66.67	0	0	0	0	24	26.67
لا	3	8.33	27	60	0	0	30	33.33
إلي حد ما	9	25	18	40	9	100	36	40
المجموع	36	100	45	100	9	100	90	100

كا٢ (65.48) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول (١٤)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين تعاون المؤسسة مع رجال الاعمال لمواجهة الجريمة وإنشاء المؤسسة خطأ ساخناً لتلقى شكاوى أعمال الجريمة فى المجتمع والعمل على مواجهتها**، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ٦٦.٦٧٪.

المبحث الثالث

جدول(١٥)التحليل السوسيولوجى للمؤشرات الكمية الخاصة بالبرامج المختلفة التى تقدمها المنظمة لمواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
٢٥- تقوم المنظمة بتقديم البرامج التدريبية المختلفة للحد من الجريمة والوقاية منها	45	50.0	18	20.0	27	30.0	90	100.0	1.80	0.88
٢٦- تقوم المنظمة بعقد المؤتمرات للحد من الجريمة والوقاية منها	54	60.0	24	26.7	12	13.3	90	100.0	1.53	0.72
٢٧- تقوم المنظمة بعمل الدراسات والابحاث الدورية المختصه بالحد من الجريمة والوقاية منها	45	50.0	30	33.3	15	16.7	90	100.0	1.67	0.75

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط	الإنحراف
٢٨- تساهم المنظمة بعمل المحاضرات والندوات التوعوية لأفراد المجتمع للحد من الجريمة والوقاية منها	57	63.3	18	20.0	15	16.7	90	100.0	1.53	0.77
٢٩-تساهم المنظمة فى التأهيل وإعادة الدمج المجتمعى للفئات المعنية	57	63.3	9	10.0	24	26.7	90	100.0	1.63	0.88
٣٠- تقوم المنظمة بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة والوقاية منها	57	63.3	12	13.3	21	23.3	90	100.0	1.60	0.85
٣١- تقيم المنظمة الانشطة والبرامج التى تنمى روح الولاء والانتماء الاجتماعى	69	76.7	6	6.7	15	16.7	90	100.0	1.40	0.76

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط	الإنحراف
لأفراد المجتمع										
٣٢- تتضمن المنظمة الانشطة والبرامج التى تسهم فى تقوية الايمان فى نفوس الأفراد	48	53.3	9	10.0	33	36.7	90	100.0	1.83	0.94

أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالإجابة على التساؤل الثاني أن الفقرة (٣١) التي تشير إلى قيام المنظمة بتقييم الأنشطة والبرامج التي تنمي روح الولاء والانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع تعدّ من أعلى الفقرات موافقة بنسبة بلغت ٧٦.٧٪، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة (٢٨) التي تشير إلى مساهمة المنظمة في عمل المحاضرات والندوات التوعوية لأفراد المجتمع للحد من الجريمة والوقاية منها، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة **(زياد سمير، بان غانم)** في أن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مجال مكافحة الجرائم من خلال برامجها التدريبية وورش العمل ونشر الوعي لدى المواطن (سمير، غانم، ٢٠١٨)، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرتان (٢٩) التي تشير إلى مساهمة المنظمة في التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للفئات المعنية، والفقرة (٣٠) التي تشير إلى قيام المنظمة بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت ٦٣.٣٪، وتتفق هذه

النتيجة مع ما جاءت به دراسة **(Ademi, Vula)** في إعادة الإدماج الاجتماعي في بلدان الصراع للحد من انتشار الجريمة(Ademi, Vula, 2023) ، كما تتفق مع ما جاء به دراسة **(العواملة، الرحماني)** في أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج التعليمية والتدريبية سواء للفئات المستهدفة أو حتى العاملين لكيفية الوقاية من الجريمة، وكذلك عمل الورش والندوات والدراسات والأبحاث الدورية (العواملة، الرحماني، ٢٠٢٢)، كما تتفق أيضًا مع ما جاء به دراسة **(حسن محمد يوسف)** في أن تعليم أبناء الأسر غير القادرة كوسيلة لتحسين أوضاعهم وتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم يعدّ من التدابير المهمة التي تتبعها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة (يوسف، ٢٠١٣).

وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرة (٢٦) التي تبين من خلالها إقامة المنظمة للمؤتمرات للحد من الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت نحو ٦٠٪،وتحتل المرتبة الرابعة الفقرة (٣٢) التي يتضح من خلالها وجود الأنشطة والبرامج التي تسهم في تقوية الإيمان في نفوس الأفراد بنسبة بلغت ٥٣.٣٪،وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء به دراسة **(عبد الهادي، زين العابدين)** في أن المسجد يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في نفوس الأفراد، بمعنى أن أدوار المؤسسة الدينية هي أدوار فعالة في الوقاية من الجريمة (عبد الهادي، زين العابدين، ٢٠١٥)، تليها الفقرة (٢٥) التي تشير إلى إقامة المنظمة للبرامج التدريبية المختلفة للحد من الجريمة والوقاية منها، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٢٧) التي تشير إلى أن المنظمة تقوم بعمل الدراسات والأبحاث الدورية المختصة بالحد من الجريمة والوقاية منها بنسبة بلغت ٥٠٪ وتحتل المرتبة الأخيرة.

ونستنتج مما سبق أن هناك تعدداً وتنوعاً في البرامج المختلفة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري، ومن بين هذه البرامج قيام المنظمات بتقديم البرامج التدريبية المختلفة للفئات المعنية وذلك للحد من الجريمة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات وعمل الدراسات والأبحاث الدورية المختصة، وكذلك الندوات التوعوية لأفراد المجتمع، كما تساهم المنظمات في التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للفئات المعنية، وتقوم المنظمة بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة،كما تقيم المنظمة الأنشطة والبرامج التي تنمي روح الولاء والانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه **نظرية المنظمة** في تحديدها للعديد من المتطلبات التي تحتاجها المنظمات للقيام بوظائفها، من تنمية التفاعل والاتصال بين العاملين وبين مختلف مكونات المنظمة، وتوفير تدريب للعاملين يتم من خلاله بث قيم المنظمة لدى العاملين ولدى أعضائها، وإيجاد تنظيم لتقسيم العمل حيث يقوم كل قسم بالمنظمة بواجبات معينة وأنشطة ومسؤوليات مكملة لسائر أقسام المنظمة، بحيث يؤدي هذا في مجمله إلى تحقيق أهداف المنظمة، وهذا ما لمسناه بالفعل من خلال الدراسة الميدانية في تحليلها للبرامج المختلفة التي تقدمها المنظمات لمواجهة الجريمة فى المجتمع المصرى.

جدول (١٦) علاقة إسهام المنظمة بعمل المحاضرات والندوات التوعوية لأفراد المجتمع للحد من الجريمة والوقاية منها ومساهمة المنظمة فى التأهيل وإعادة الدمج المجتمعى للفئات المعنية

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	48	84.21	0	0	9	37.50	57	63.33
لا	0	0	9	100	9	37.50	18	20
إلي حد ما	9	15.79	0	0	6	25	15	16.67
المجموع	57	100	9	100	24	100	90	100

كا٢ (58.55) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول (١٦)**نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين إسهام المنظمة بعمل المحاضرات والندوات التوعوية لأفراد المجتمع للحد من الجريمة والوقاية منها ومساهمة المنظمة فى التأهيل وإعادة المدمج المجتمعى للفئات المعنية**، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ٨٤.٢١٪.

المبحث الرابع

جدول(١٧)التحليل السوسيولوجى للمؤشرات الكمية للصعوبات والمعوقات التى تواجه المنظمة فى مواجهه الجريمة فى المجتمع المصرى

البيان	أوافق(نعم)		لا أوافق(لا)		إلى حد ما		المجموع		المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
٣٣- تواجه المنظمة صعوبات فى القوانين التشريعية	21	23.3	٦٠	٦٦.٧	٩	١٠.٠	90	100.0	2.43	0.85
٣٤- تواجه المنظمة صعوبات أمنية	15	16.7	39	43.3	36	40.0	90	100.0	2.23	0.72
٣٥-تأثر عمل المنظمة بجائحه كورونا	42	46.7	15	16.7	33	36.7	90	100.0	1.90	0.91
٣٦- قلة التمويل الحكومى والأهلى المقدم لمؤسسات المجتمع المدنى	٥١	٥٦.٧	18	20.0	٢١	٢٣.٣	90	100.0	2.33	0.83
٣٧- تواجه المنظمة تحديات ثقافية	42	46.7	15	16.7	33	36.7	90	100.0	1.90	0.91
٣٨- تواجه المنظمة تحديات اجتماعية	٣٩	٤٣.٣	15	16.7	٣٦	٤٠.٠	90	100.0	2.03	0.92
٣٩-يتأثر عمل المنظمة بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة	48	53.3	3	3.3	39	43.3	90	100.0	1.90	0.98
٤٠-يتأثر عمل المنظمة بالتوزيع الجغرافى	42	46.7	12	13.3	36	40.0	90	100.0	1.93	0.93

٤١-ضيق الوقت وكثرة المشاغل التى تواجه افراد المؤسسة تمثل عائق فى مواجهه الجريمة والحد منها	48	53.3	12	13.3	30	33.3	90	100.0	1.80	0.91
٤٢-قلة الجهات الحكومية / الخاصة التى تساند مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة	٤٥	٥٠.٠	12	13.3	٣٣	٣٦.٧	90	100.0	2.13	0.93
٤٣-ضعف الامكانات المادية التى تمر بها المؤسسة من فعالية دورها فى مواجهة الجريمة	٣٩	٤٣.٣	18	20.0	٣٣	٣٦.٧	90	100.0	2.07	0.93
٤٤-انخفاض وعى مؤسسات المجتمع المدنى بمشكلات الجريمة فى المجتمع وكيفية التعامل معها.	36	40.0	٤٢	٤٦.٧	١٢	١٣.٣	90	100.0	2.07	0.93
٤٥-قلة الوعى والمشاركة المجتمعية مما له تأثير واضح على مواجهة الجريمة بحسم	٦	٦.٧	٥٤	٦٠.٠	30	33.3	90	100.0	1.73	0.93
٤٦-تخبط رؤية القائمين على العمل فى هذه المؤسسات	27	30.0	٣٦	٤٠.٠	٢٧	٣٠.٠	90	100.0	2.10	0.84
٤٧-قلة الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسة	٢٤	٢٦.٧	٣٩	٤٣.٣	27	30.0	90	100.0	1.87	0.85

٤٨-احجام الأفراد عن المشاركة فى نشاط المؤسسات لقله دخلهم الاقتصادية	٣٩	٤٣.٣	21	23.3	٣٠	٣٣.٣	90	100.0	2.10	0.87
٤٩-قلة التفاعل الاجتماعى بين المؤسسة والمجتمع	21	23.3	39	43.3	30	33.3	90	100.0	2.10	0.75
٥٠-كثرة الاجراءات التى يجب أن تلتزم بها المؤسسة فى التعامل لحل مشكلة الجريمة فى المجتمع	51	56.7	12	13.3	27	30.0	90	100.0	1.73	0.90

أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالإجابة على التساؤل الثالث أن الفقرة (٣٣) التي تبين من خلالها عدم وجود صعوبات في القوانين التشريعية التي تواجه المنظمة، حصلت على نسبة موافقة بلغت ٦٦.٧٪،وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة **(كاظم)** في أن المشرع المغربي قد تنبه لدور منظمات المجتمع المدني فوضع من القواعد الكفيلة بالاعتراف بوجودها سواء في الدستور أو القوانين أو التعليمات (عباس، ٢٠١٧)، وتليها الفقرة (٤٥) التي اتضح من خلالها وجود الوعي والمشاركة المجتمعية، مما له تأثير واضح على مواجهة الجريمة بحسم، حيث بلغت نسبتها نحو ٦٠٪، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(حسن محمد يوسف)** في أن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور كبير في الوضع الاجتماعي الذي بدأ يضطرب بظهور العديد من الظواهر السلبية في المجتمع وكثير من الجرائم، ولذلك من الضروري تفعيل دائرة العمل المشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التوعية الأمنية وتحسين علاقة الشرطة بالجمهور لرفع الحس الأمني وتنشيط الدور الوقائي

من الجريمة (يوسف، ٢٠١٣)، وتتفق أيضًا هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(أبو العنين)** في أن مسألة مقاومة جرائم الفساد لا تقتصر على الحكومات وحدها، بل يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني (أبو العنين، ٢٠٢٢).

تليها في المرتبة الثالثة الفقرة (٣٦) التي اتضح من خلالها قلة التمويل الحكومي والأهلي المقدم لمنظمات المجتمع المدني بنسبة بلغت ٥٦.٧٪، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٥٠) التي تشير إلى كثرة الإجراءات التي يجب أن تلتزم بها المنظمات في التعامل مع حل مشكلة الجريمة في المجتمع، تليها في المرتبة الرابعة الفقرة (٣٩) التي تبين من خلالها أن عمل المنظمة يتأثر بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة، مما يعيق عملها في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري بنسبة بلغت نحو ٥٣.٣٪، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٤١) التي تشير إلى أن ضيق الوقت وكثرة المشاغل التي تواجه أفراد المؤسسة تمثل عائقًا في مواجهة الجريمة والحد منها.

تليها في المرتبة الخامسة الفقرة (٤٢) التي اتضح من خلالها أن هناك قلة في الجهات الحكومية والخاصة التي تساند منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة، وبلغت نسبتها نحو ٥٠٪ ، تليها في المرتبة السادسة الفقرتان (٣٥) التي تشير إلى تأثير جائحة كورونا على عمل المنظمة ، مما أدى إلى عدم القيام بمهامها في الحد من انتشار الجريمة في المجتمع خلال هذه الفترة، والفقرة (٣٧) التي تشير إلى أن المنظمة تواجه تحديات ثقافية، حيث بلغت نسبتهما ٤٦.٧٪، وتتساوى معهما في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٤٤) التي تبين من خلالها وعي منظمات المجتمع المدني بمشكلات الجريمة في المجتمع وكيفية التعامل معها.

تأتي في المرتبة السابعة الفقرة (٣٤) التي تبين من خلالها عدم مواجهة المنظمة لأي صعوبات أمنية تعيقها من أداء عملها في مواجهة الجريمة في المجتمع بنسبة بلغت ٤٣.٣٪، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة **(حسن محمد يوسف)** في أن هناك دائرة عمل مشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التوعية الأمنية وتحسين علاقة الشرطة بالجمهور لرفع الحس الأمني وتنشيط الدور الوقائي من الجريمة،وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٣٨) التي أكدت على وجود تحديات اجتماعية تواجه المنظمة تعيقها من أداء عملها على أكمل وجه، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها أيضًا الفقرة (٤٣) التي تبين من خلالها ضعف الإمكانات المادية التي تمر بها المنظمات والتي تحد من فاعلية دورها في مواجهة الجريمة، وتساوت أيضًا مع الفقرة (٤٧) التي اتضح من خلالها وجود دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة لتدريبهم على كيفية مواجهة الجريمة في المجتمع والحد من انتشارها، وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت اليه دراسة**(هانى سر الختم)**فى قيام منظمات المجتمع المدنى بتأهيل وتدريب العاملين لدى مختلف الجهات المعنية للتعامل بفاعلية مع قضايا الجريمة فى المجتمع،تتساوى معها فى المرتبة ذاتها والنسبة نفسها الفقرة (٤٨) التي تبين من خلالها أن هناك إحجامًا من الأفراد عن المشاركة في أنشطة المنظمات بسبب قلة دخلهم الاقتصادي، وأيضًا الفقرة (٤٩) التي تشير إلى وجود تفاعل اجتماعي بين المنظمات والمجتمع ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٤٦) التي اتضح من خلالها مدى اتفاق رؤية القائمين على العمل في هذه المنظمات.

ونستنتج مما سبق أن هناك تعددًا في الصعوبات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، منها قلة التمويل الحكومي والأهلي المقدم للمنظمات، وكثرة الإجراءات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة في التعامل مع حل مشكلة الجريمة، وكذلك تأثر عمل منظمات المجتمع المدني بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة، بالإضافة إلى ضيق الوقت وكثرة المشاغل التي تواجه أفراد المنظمة، مما يمثل عائقًا في مواجهة الجريمة ، كما يعاني من ضعف في الدعم من الجهات الحكومية والخاصة، وأيضًا ضعف الإمكانات المادية التي تحد من فاعلية دور المنظمات ، ويتفق ذلك مع ما جاء في **نظرية الأعمدة المتوازية** وتأكيدها على وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يعد كل منهما متممًا للآخر بشرط أن لا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين (الحكومة والمجتمع المدني) وأن لا تتعارض مع بعضهما البعض.

جدول (١٨) علاقة قلة التمويل الحكومى والأهلى المقدم لمؤسسات المجتمع المدنى ومواجهة المنظمة لتحديات ثقافية

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	6	14.29	3	20	12	36.36	21	23.33
لا	15	35.71	0	0	3	9.09	18	20.00
إلي حد ما	21	50	12	80	18	54.55	51	56.67
المجموع	42	100	15	100	33	100	90	100

كا٢ (17.39) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول(١٨)**نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين قلة التمويل الحكومى والأهلى المقدم للمؤسسات المجتمع المدنى وكيفية مواجهة المنظمة لتحديات الثقافية** ، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ١٤.٢٩٪

جدول (١٩) العلاقة بين قلة الجهات الحكومية والخاصة التى تساند منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة وقلة الدورات التدريبية للعاملين بالمنظمة

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	53.85	9	37.50	3	11.11	33	36.67
لا	3	7.69	6	25.00	3	11.11	12	13.33
إلي حد ما	15	38.46	9	37.50	21	77.78	45	50
المجموع	39	100	24	100	27	100	90	100

كا٢ (١٧.٣٩) درجة الحرية (٤) دلالة الفروق (دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١)

من خلال **الجدول (١٩)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين قلة الجهات الحكومية والخاصة التى تساند منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الجريمة وقلة الدورات التدريبية للعاملين بالمنظمة** ، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع٥٣.٨٥٪.

جدول (٢٠) علاقة قيام المنظمة بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة والوقاية منها ومواجهة المنظمة لصعوبات فى القوانين التشريعية

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	18	85.71	0	0	39	65	57	63.33
لا	0	0	6	66.67	6	10	12	13.33
إلي حد ما	3	14.29	3	33.33	15	25	21	23.33
المجموع	21	100	9	100	60	100	90	100

كا٢ (31.08) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من خلال **الجدول (٢٠)** نجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين قيام المنظمة بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة والوقاية منها ، ومواجهة المنظمة لصعوبات فى القوانين التشريعية**، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ٨٥.٧١٪

جدول(٢١)علاقة ضعف الامكانات المادية التى تمر بها المؤسسة من فعالية دورها فى مواجهة الجريمة وانخفاض وعى مؤسسات المجتمع المدنى بمشكلات الجريمة فى المجتمع وكيفية التعامل معها

	نعم		لا		إلي حد ما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	58.33	0	0	12	28.57	33	36.67
لا	12	33.33	0	0	6	14.29	18	20
إلي حد ما	3	8.33	12	100	24	57.14	39	43.33
المجموع	36	100	12	100	42	100	90	100

كا٢ (36.96) درجة الحرية(٤) دلالة الفروق(دالة احصائيا عند مستوى معنوية0.01)

من واقع البيانات المشار إلية فى **الجدول رقم(٢١)** نجد ان هناك علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١ **بين ضعف الامكانيات المادية للمؤسسة والناتج عنه من إنخفاض الوعى بمواجهة الجريمة والتعامل معها داخل المجتمع** ، وذلك وفقاً لرؤية عينة الدراسة بواقع ٥٨.٣٣٪

❖ النتائج العامة للبحث

١- النتائج المتعلقة بالخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري:

- اتضح أن منظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية للحد من الجريمة والوقاية منها، كما تساوى في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها قيام منظمات المجتمع المدني بتشجيع أفراد المجتمع على الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع والبيئة، ثم يليها تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري.
- أظهرت نتائج الدراسة أن معظم منظمات المجتمع المدني تقدم الرعاية الصحية لعينة البحث، وتساوت معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها مشاركة منظمات المجتمع المدني لأفراد المجتمع في الاحتفالات الدينية المختلفة، وتتساوى معها أيضًا في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها تعاون منظمات المجتمع المدني مع المجتمع المحلي للحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري.
- تبين أن منظمات المجتمع المدني تقدم الخدمات القانونية للأفراد للحد من الجريمة والوقاية منها، ثم تليها تقديم منظمات المجتمع المدني الرعاية النفسية لعينة البحث، وتساوت معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها تعاون منظمات المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية للحد من الجريمة والوقاية منها، ثم يليها تعاون منظمات المجتمع المدني مع رجال الدين في تقديم المواعظ والحكم المطلوبة للأفراد للحد من انتشار الجريمة في المجتمع، وتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها اعتماد منظمات المجتمع المدني على توعية

الأسرة للحد من الجريمة والوقاية منها ، ثم يليها تعاون منظمات المجتمع المدني مع الجهات الدولية للحد من انتشار الجريمة والوقاية منها، كما تساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها عدم وجود خط ساخن لدى منظمات المجتمع المدني لتلقي شكاوى أعمال الجريمة في المجتمع والعمل على مواجهتها.

- اتضح أيضًا عدم تعاون رجال الأعمال مع منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع، ثم يليها اعتماد منظمات المجتمع المدني على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع.

٢- النتائج المتعلقة بالبرامج المختلفة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري:

- أظهرت نتائج البحث أن منظمات المجتمع المدني تقدم الأنشطة والبرامج المختلفة التي تنمي روح الولاء والانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع للحد من انتشار الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري، ثم تليها مساهمة منظمات المجتمع المدني في عمل المحاضرات والندوات التوعوية لأفراد المجتمع للحد من الجريمة والوقاية منها ، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها مساهمة منظمات المجتمع المدني في التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للفئات المعنية، وأيضًا قيام منظمات المجتمع المدني بتقديم البرامج التعليمية للحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري.
- اتضح أن منظمات المجتمع المدني تعمل على إقامة وتنظيم المؤتمرات المختلفة للحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري ، ثم يليها

وجود الأنشطة والبرامج المختلفة التي تسهم في تقوية الإيمان في نفوس الأفراد لحثهم على عدم ارتكاب الفعل الإجرامي ، ثم يليها إقامة منظمات المجتمع المدني البرامج التدريبية المختلفة للحد من الجريمة والوقاية منها، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها قيام منظمات المجتمع المدني بعمل الدراسات والأبحاث الدورية المختصة للحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع المصري.

٣- **النتائج المتعلقة بالتحديات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري:**

- أظهرت نتائج البحث عدم وجود صعوبات في القوانين التشريعية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في القيام بعملها، ووجود الوعي والمشاركة المجتمعية مما له تأثير واضح على مواجهة الجريمة بحسم في المجتمع المصري، كما اتضح أن هناك قلة في التمويل الحكومي والأهلي المقدم لمنظمات المجتمع المدني، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها كثرة الإجراءات التي يجب أن تلتزم بها المنظمات في التعامل مع حل مشكلة الجريمة في المجتمع المصري والوقاية منها.
- اتضح تأثير عمل منظمات المجتمع المدني بالأوضاع المحلية والدولية الراهنة، مما يعيق عملها في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها ضيق الوقت وكثرة المشاغل التي تواجه أفراد المؤسسة والتي تمثل عائقًا في مواجهة الجريمة والحد من انتشارها في المجتمع المصري ، كما اتضح أيضًا أن هناك قلة في الجهات الحكومية

والخاصة التي تساند منظمات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

- تبين أن عمل منظمات المجتمع المدني تأثر بجائحة كورونا مما أدى إلى عدم القيام بمهامها في الحد من انتشار الجريمة في هذه الفترة ، وتبين أيضًا وجود تحديات ثقافية تواجه منظمات المجتمع المدني تعيق من أداء عملها في مواجهة الجريمة على أكمل وجه ممكن ، تتساوى معهم في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها بأن هناك وعيًا لدى منظمات المجتمع المدني بمشكلات الجريمة في المجتمع وكيفية التعامل معها.
- اتضح عدم مواجهة منظمات المجتمع المدني لأي صعوبات أمنية تعيقها من أداء عملها في مواجهة الجريمة في المجتمع ، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها وجود تحديات اجتماعية تواجه منظمات المجتمع المدني تعيقها من أداء عملها على أكمل وجه ، تتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها أيضًا أن هناك ضعفًا في الإمكانات المادية التي تمر بها المنظمات، مما يحد من فاعلية دورها في مواجهة الجريمة، تتساوى أيضًا معها وجود دورات تدريبية للعاملين بالمنظمات لتدريبهم على كيفية مواجهة الجريمة في المجتمع والحد من انتشارها، وتتساوى معها في المرتبة ذاتها والنسبة نفسها أن هناك إحجامًا للأفراد عن المشاركة في أنشطة المنظمات بسبب قلة دخلهم الاقتصادي ، وتبين أيضًا أن هناك تفاعلًا اجتماعيًا بين المنظمات والمجتمع ، كما اتضح أيضًا مدى اتفاق رؤية القائمين على العمل في هذه المنظمات لمواجهة الجريمة في المجتمع المصري.

توصيات الدراسة

- العمل على تذليل الصعوبات والتحديات التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية، وذلك لتسهيل عملها ، وينبغي أن تشارك هذه المنظمات في صياغة بعض النصوص القانونية المتعلقة بها، بما يتفق مع مصالح الفئات المستهدفة.
- التعريف بأهمية العمل التطوعي وزيادة فرص التطوع، لما فيه من فائدة في إشغال الشباب وتقليل فرص الانحراف.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني بالأجهزة الأمنية لمرافقتها في الحد من مختلف الجرائم والتعاون معها في مجال تبصير المجتمع بالدور المطلوب منه لمكافحة الجريمة في المجتمع المصري.
- توثيق التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لإتاحة الفرص واستغلال الإمكانات المتاحة في فتح فصول مسائية لمواجهة مشكلة التسرب، باعتبارها أحد الروافد التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.
- زيادة الوعي المجتمعي بأبعاد هذه المشكلة وخطورتها من خلال تفعيل دور الإعلام في التوعية بهذه المشكلة وكيفية التعامل معها.
- تشجيع الدراسات الميدانية حول هذه المشكلة والاستفادة من نتائجها في وضع حلول لمعالجتها.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في التشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وذلك لقربها من الواقع.
- السعي لتعزيز ثقة الأجهزة الأمنية في قدرة منظمات المجتمع المدني على تحمل المسؤولية والمساهمة في إيجاد بعض الحلول لبعض القضايا الأمنية.

المصادر والمراجع:

١- المراجع العربية

ابو العنين ، محمد فتحى محمد (٢٠٢٢): مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة جرائم الفساد ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، عدد خاص ، المنصورة.

أحمد ، هالة عبد العظيم مدنى(٢٠٢٠): دور الجمعيات الأهلية فى مواجهه ظاهرة زواج القاصرات ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعه حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد٥٠، مجلد ١، القاهرة.

البرعى، نجاد ، ورؤوف ،مصطفى (٢٠١٢): تقرير استدامة منظمات المجتمع المدنى عام ٢٠١٢م لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية ، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم ،دائرة الشرق الاوسط ، مكتب برنامج الشرق الأوسط.

برواری ، محمد أحمد (٢٠٠٧): دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية الاجتماعية ، منظمة هاريكار غير الحكومية ، مطبعة زانا–دهوك، العراق.

البلى ، مسعود(٢٠١٥): تفعيل دور المجتمع المدنى فى التنمية المحلية دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد ، جامعه الجلفه ، مجله دراسات وابحاث ، العدد١٩،، الجزائر.

بورنى، خديجه ، وقمانه ، محمد (٢٠٢٣): المجتمع المدنى والوقاية من المشكلات الاجتماعية الحركة الكشفية نموذجاً، جامعه زيان عاشور الجلفه ، مجلة آفاق للعلوم ، مجلد ٨،العدد١، الجزائر.

بوساق ، محمد بن المدنى (٢٠١٢): دور المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية فى منع وقوع الجريمة ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، دراسات اسلامية ، العدد ١٥، الرياض.

توفيق ، مجاهد (٢٠١٧): دور المجتمع المدنى فى مكافحة الإرهاب ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، العدد ٣، الجزائر .

الجحنى ، على بن فايز (٢٠١٠): الدور الأمنى للمواطن فى حماية المجتمع ومكافحه الجريمة ، جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الإجتماعية ، مجلة اجتماعية ، العدد ٣ ، الرياض.

حجازى ، عزت(١٩٩٥): المجتمع المدنى "تجربة مصر"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث، القاهرة.

حسين ، أحمد (٢٠٠٤):الإرهاصات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث والمعاصر رؤية تاريخية بنائية ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والاربعون ، العدد الاول ، يناير ، القاهرة.

خموين، فاطمة الزهراء (٢٠١٩): الأسرة والجريمة ، المركز الجامعى أمين العقال الحاج موسى أق اخموك لتامنغست ، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٨، العدد ٢، الجزائر.

الدباغ، زياد سمير، والصايغ ، بان غانم(٢٠١٨): دور مؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى فى مكافحة الفساد ٢٠١٠–٢٠١٧ مصر نموذجاً ، جامعه الموصل ، كلية العلوم السياسية ، مجلة ابحاث التربية الاساسية ، المجلد ١٥، العدد١، العراق.

زين العابدين ، فاطمة عبد الوهاب علاء الدين (٢٠١٥): دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدنى فى الوقاية من التطرف والإرهاب "دراسة ميدانية على المجتمع الأردنى" ، جامعه الأزهر ، كلية التربية ، العدد ١٦٣ الجزء الثالث ، المجلد ٣، القاهرة.

سالم ، فاطمه عطية عمران (٢٠١٧): الدور التربوى لبعض مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهه مشكله أطفال الشوارع فى ضوء مواثيق حقوق الطفل ، رساله ماجستير ، جامعة جنوب الوادى ، كلية التربية بقنا ، قسم أصول التربية ، مصر.

سالم ، فدى فؤاد عبد الفتاح(٢٠٢٢): دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم ، جامعه كفر الشيخ ، كلية الآداب ، مجلة الدراسات الانسانية والادبية ، العدد ٢٧، كفر الشيخ.

السعيد ، ريهام عبد النبى(٢٠٢٤):الروبوت وتغير أدوار المرأة المصرية "دراسة استشرافية فى سوسيولوجيا الذكاء الاصطناعى "، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد ٣٣، القاهرة.

شحادة ، حسام(٢٠١٥): المجتمع المدنى، سلسة التربية المدنية ،ى بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، سوريا.

صيام ، عزة أحمد عبد المجيد (٢٠٠٦):المرأة والمجتمع المدنى فى مصر "دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة فى الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة"،مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد التاسع عشر ، سبتمبر، القاهرة.

عباس ، كاظم على (٢٠١٧):الدور الدستورى لمنظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الجريمة الإرهابية ، جامعه بغداد ، كلية القانون ، مجلة العلوم القانونية ، مجلد ٣٢، العدد ٤، العراق.

عبد الهادى ، فاطمة ، وزين العابدين ، علاء الدين (٢٠١٥): دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدنى فى الوقاية من التطرف والأرهاب "دراسة ميدانية على المجتمع الأردنى"جامعة الأزهر ، مجلة كلية التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية ، المجلد ٣٤، الجزء ٣، القاهرة.

عبداللة ،إحسان محمد أحمد ،(٢٠٢٢): آليات عمل منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة جائحة كورونا ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية ، مجلد٨، العدد١ ،مصر.

العربى ، رضا عبد الرحمن حسين (٢٠١٤): التنمية المؤسسية فى المجتمع المدنى"دراسة حالة"، جامعة بنها ، كلية الآداب، قسم علم الإجتماع ، رسالة دكتوراة غير منشورة،بنها.

عريشة ، ميلاد أمحمد(٢٠٢٣): منظمات المجتمع المدنى ودورها فى مكافحة الجريمة "دراسة نظرية فى علم اجتماع الجريمة"، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والانسانية ، مجلة الاصالة مجلة علمية محكمة ، العدد السابع ، يونية ، طرابلس.

على ، حمدى احمد عمر (٢٠٢٠): المجتمع المدنى والتنمية البشرية المستدامه فى ظل عقد اجتماعى جديد دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدنى فى محافظة سوهاج ، جامعه محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، مجلد ٩ ، العدد١ ، الجزائر.

على ، ماهر جمال الدين (١٩٩٩): دور جمعيات الوقايه من الجريمة فى مواجهة الأرهاب، القيادة العامه لشرطة الشارقه ، مركز بحوث الشرطة ، الفكر الشرطى ، مجلد ٨، العدد ٢، الامارات.

عمر ، هانى سر الختم أحمد (٢٠١٨):دور المنظمات فى مكافحة الجريمة: دراسة مقارنة، جامعة امدرمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامى ، قسم الدراسات النظرية ، رساله ماجستير ،السودان.

العواملە ، ولاء موسى عيد ، والرحامنه ، على احمد عبد الحميد (٢٠٢٢): دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) فى الحد من الجريمة والوقاية منها " الأردن نموذجاً، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، عمادة البحث العلمى والدراسات العليا ، مجلد ٨ ، العدد ١، الأردن.

عودة ، جهاد عبد الملك (٢٠١٧): نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية ، جامعه حلوان ، كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مجلد ٣١، العدد٣، القاهرة.

العيسوى ، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٥): النظريات النفسية فى تفسير الجريمة ، الفكر الشرطى ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، مجلد ١٣،العدد ٤، يناير ، الامارات.

الفهادى ، غادة عبد الرحمن (٢٠١٣): دور الجمعيات الأهلية النسائية فى الوقاية من الجريمة"دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض"، جامعه نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الاجتماعية ، رساله ماجستير غير منشورة، الرياض.

قنديل ، امانى(١٩٩٩):تطور المجتمع المدنى فى مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثالث، القاهرة

ـــــــــــ(٢٠٠٤): واقع ومستقبل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى المجتمع المدنى العربى ،المؤتمر الإقليمى التحضيرى الثانى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، الشراكة فى بناء مجتمع المعلومات العربى ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا– الإسكوا ، ٢٢–٢٣ نوفمبر ، دمشق.

كريم ، فاطمة زهير عبد الوكيل (٢٠١٨): دور منظمات المجتمع المدنى فى تعزيز مشاركه الرجال فى مناهضة العنف ضد المرأة دراسة مطبقة بمدينة الضبعة محافظة مطروح ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد٦٠ ، المجلد٢،مرسى مطروح.

مباركية ،تقى ،غريبى ، فاطمة الزهراء (٢٠٢٠): دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة جريمة اختطاف الأطفال ، مجلة ألف اللغه والإعلام والمجتمع ، جامعة الجزائر ، كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية ، مجلد ٧، العدد ٤، الجزائر.

معزوز ، دليله (٢٠٢٠): استراتيجية المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى التصدى لجريمة الاتجار بالبشر وتحقيق فاعليه أداء لمكافحتها ، جامعة أكلى

محند اولحاج بالبويرة ، مخبر الدولة والإجرام المنظم ، المحلل القانونى ، مجلد ٢، العدد١، الجزائر.

مفتى ، محمد أحمد على (٢٠١٣): مفهوم المجتمع المدنى والدولة المدنية"دراسة تحليلية نقدية" ، مركز البحوث والدراسات ، مجلة البيان ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض.

يوسف ، حسن محمد(٢٠١٣): منظمات المجتمع المدنى ودورها فى مكافحة الجريمة"دراسة حالة (المنظمة السودانية للنزيل)"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، معهد تنمية الاسرة والمجتمع،رساله ماجستير غير منشورة ، الخرطوم.

٢- المراجع الأجنبية

Abu Al-Naser, **Medhat** (2007) ،"Management of Civil Society Organizations" ،a study of NGOs from the perspective of empowerment، partnership ،transparency ،accountability ، leadership ،volunteering، networking ،and quality،Etrac for Publishing and Distribution ،Cairo .

Ademi, **Mensut & Vula**, **Veton** (2023): The Role of Civil Society for Prevention and Combat of Violent Extremism and Radicalization Leading to Terrorism-war, (20) Access to Justice in Eastern Europe,

Al-Khatatneh ،**Noor** (2017) ،The role of Jordanian civil society organizations in reducing the conflict between sub-loyalties and citizenship values ،a study on a sample of cultural bodies affiliates ،a published PhD submitted to the Faculty of Social Sciences،Mu'tah University ،Jordan .

Bader, **Fatima & Al-Sabbagh**, **Moaz**(2020):Organization Theory, Syria, Syrian Virtual University

Carthores,**Thomas**(2000):Civil Society,Foreign Policy.No.117 winter

Coluga,**Daniel**.**Zizumbo**(2019):Confronting Crime by Ourselves:Trust in Neighbors,Trust in Authorities,and Anti-Crime Organization,Politics And International Relations,Latin American Research Review,Volum:54,Issue:3

D.**werker**,**Eric&Z**.**Ahmed**,**Faisal**(2007):What Do Non Governmental Organizations Do?,Journal of Economic Perspectives,Forth coming.

Grindle,**m**.(2004):"good Enough Governance: poverty Reduction and Reform in Developing Countries",Governance,vol,17,No.4,October

Schneider , **Jane** ,(**2001**): **Civil Society Versus Organized Crime**: **Local and Global Perspectives**, **SAGE Publications**, **London**, **Thousand Oaks**, **CA and New Delhi**), **Vol 21**,**Issue**:(**4**)

Lamond ,**Grant**,(2007) :What is a Crime? OxfordJournal ofLegalStudies,Vol.27,No.4.

Nalyvaiko,**I**,(2022): The Role Of Civil Society Institutions In Preventing And Combating Corruption In Public Authorities,Educatioal And Scientific Institute Of Law and

Innovative Education Dnipropetrovsk State University of Internal Affairs.

Olubunmi, **G**, **A** (2008): Psychosocial predictors of involvement of women as trafficking in persons in south west Nigeria . Department of human resource Development . college of human Development . covenant university . Nigeria

Pasha,**Aisha Ghaus** (2004): Role of Society Organizations In Participatory And Accuntable Governance,6thGlobal Forum On Reinventing Government Towards Participatory And Transparent Governance 24-27 May 2005,Seoul,Republic Of Korea,Korea.

Thotakura,**Sowmyya**,(2014):Crime:AConceptualUnderstanding,Indian Journal Of Applied Research,Volum:4,Issue:3